

العقوبات الاقتصادية، قانون قيصر، وجائحة كوفيد-١٩ في سوريا

تحليل وتوصيات



العقوبات الاقتصادية، قانون قيصر، وجائحة كوفيد-١٩ في سوريا

تحليل وتوصيات

حزيران / يونيو ٢٠٢٠

المركز السوري للعدالة والمساءلة

واشنطن العاصمة حزيران/يونيو، ٢٠٢٠

المركز السوري للعدالة والمساءلة منظمة سورية، غير ربحية متعددة مصادر الدعم. يتطلع المركز إلى سوريا ينعم فيها الناس بالعدالة واحترام حقوق الإنسان وسيادة القانون، حيث يعيش المواطنون من جميع مكونات المجتمع السوري بسلام. ويعزز المركز عمليات العدالة الانتقالية والمساءلة في سوريا من خلال جمع وحفظ الوثائق، وتحليل البيانات وفهرستها، وتشجيع النقاش العام حول العدالة الانتقالية داخل سوريا وخارجها.

للمزيد من المعلومات، تفضل بزيارة: ar.syriaaccountability.org

يجوز نسخ مواد من هذا التقرير لأغراض التدريس أو البحث أو لأي أغراض أخرى غير تجارية، مع إسناد مناسب. ولا يجوز استنساخ أي جزء من هذا التقرير بأي شكل من الأشكال لأغراض تجارية دون الحصول على إذن صريح من مالك حقوق الطبع والتوزيع.

مصدر الصورة: عدسة شاب دمشقي. لوحة إعلانية في أحد شوارع دمشق ٢٠١٧.

جدول المحتويات

٢	١. الملخص التنفيذي
٥	٢. المقدمة
٧	٣. كوفيد-١٩ في سوريا
٧	أ. الحقائق والتسلسل الزمني
٧	ب. رد الحكومة السورية والسلطات غير الحكومية
٨	ت. الوضع الطبي والإنساني الحالي في سوريا
١١	٤. هل يجب رفع العقوبات؟
١١	أ. لمحة موجزة حول أنظمة العقوبات المفروضة على سوريا
١٢	ب. الاستثناءات الإنسانية في أنظمة العقوبات الأمريكية والأوروبية
١٣	ت. قانون قيصر لحماية المدنيين السوريين: دخول القانون حيز التنفيذ والآثار المتوقعة
١٦	ث. العقوبات، وقانون قيصر، وأزمة العملة السورية
١٨	ج. تحليل
٢٠	٥. خامساً: توصيات
٣٦	٦. توصيات عامة
٣٧	٧. المصادر

١. الملخص التنفيذي

وفقاً للأرقام الواردة في التقارير الرسمية للحكومة السورية، تتواجد حالات طفيفة من الإصابة بفيروس كوفيد-١٩ حالياً في البلد. غير أن هناك أسباباً تدعو للشك في دقة الأرقام الرسمية وأسباباً تدعو إلى الخوف من آثار مدمّرة محتملة إذا ما حدث تفشي للفيروس في سوريا. وعلاوة على ذلك، لقد تمخّض عن النزاع المسلح الدائر في سوريا منذ عام ٢٠١١ العديد من العوامل التي تجعل سوريا هشة بشكل فريد وعُرضة للخطر إذا ما تفاقمّت الجائحة. حيث دمّرت الحرب نظام الرعاية الصحية العامة، ولم يبق سوى ٥٠٪ من المستشفيات والمرافق الطبية في البلد تعمل بكامل طاقتها. وفرّ عدد كبير من العاملين في مجال الرعاية الصحية المدربين من البلد. ويعاني الإبلاغ والتتبع الفعالان للفيروس من حالة شلل بسبب الوضع السياسي المتصدّع، وانعدام الشفافية في تعامل الحكومة مع الوباء. ومن شأن المخيمات المكتظة أن تُعرّض النازحين لدرجة شديدة من خطر الإصابة بالفيروس ونقله، كما أن السجون والمعتقلات المزدحمة تحرم المعتقلين من الرعاية الطبية الكافية ومن القدرة على منع انتشار الفيروس.

ونظراً لقابلية سوريا للتعرّض بشكل خاص لتفشي مدّمر لفيروس كوفيد-١٩، فقد أثّرت أسئلة بشأن العقوبات الحالية المفروضة على البلد. حيث قامت الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي بتنفيذ أنظمة عقوبات معقّدة ضد سوريا على نحو أحادي الجانب بعد أن استخدمت روسيا والصين حق النقض (الفيتو) مراراً وتكراراً ضد فرض عقوبات دولية في مجلس الأمن الدولي. وفي سياق كوفيد-١٩، أعربت منظمات غير حكومية محلية ودولية عن قلقها بشأن الآثار السلبية للعقوبات على تقديم المساعدات الإنسانية والطبية الملحّة، مما أثار جدلاً حول ما إذا كان ينبغي تعليق العقوبات على سوريا أو رفعها مؤقتاً لتيسير استجابة كافية للجائحة.

ويُعرب المركز السوري للعدالة والمساءلة (SJAC) عن وجهة نظره الثابتة بأن العقوبات على سوريا يجب أن تظل سارية، إذ من شأن رفع العقوبات أن يُعرّض حقوق الإنسان للشعب السوري لمزيد من الخطر، ويقوّض جهود العدالة والمساءلة الجارية، ويؤيّد ضمناً الإفلات من العقاب لقاء الانتهاكات الجسيمة والمتكررة للقانون الدولي. ومن شأن رفع العقوبات وتطبيع العلاقات مع الحكومة السورية أن يشكّل خيانة للسوريين، الأفراد ومنظمات المجتمع المدني الذين وثّقوا انتهاكات حقوق الإنسان وناضلوا من أجل المساءلة، مُعرّضين سلامتهم الشخصية لخطر كبير طيلة فترة الحرب.

وفضلاً عن ذلك، لن يؤدّي رفع العقوبات بالضرورة، إلى استجابة طبية وإنسانية كافية لجائحة كوفيد-١٩، وهي حقيقة تؤكدها أدلة دامغة على أن الحكومة السورية حوّلت المساعدات عن مسارها واستخدمتها

كسلاح في الماضي. ولن يكون لدى المجتمع الدولي أي ورقة ضغط أو آلية يضمن من خلالها التوزيع العادل والمنصف للمساعدات الإنسانية والطبية في جميع أنحاء سوريا إذا ما تم رفع العقوبات، كما لن يكون لديه أي قدرة على مراقبتها. فقد أثبتت الحكومة السورية مراراً وتكراراً افتقارها للمصداقية وعدم قدرتها، أو عدم استعدادها، على اتخاذ قرارات متعلقة بالسياسات تُعطي الأولوية لصحة ورفاه مواطنيها. وما من أساس موثوق للافتراض بأن رفع العقوبات سيؤدّي إلى اتجاهات إيجابية في تقديم المساعدات الإنسانية والطبية في سوريا. بل، على النقيض من ذلك، فإن الأدلة المتواترة لقُرابة عقد من الزمن تشير بقوة إلى نتيجة معاكسة.

وعلى الرغم من أن موقفنا هو أن العقوبات على سوريا ينبغي ألا تُرفع أو تُعلّق، فمن الواضح أن أنظمة العقوبات الحالية تحتاج إلى تعديل لتلبية الاحتياجات الجديدة الناشئة عن الجائحة. وفي حين أن العقوبات الأمريكية والأوروبية تنصّ على «استثناءات» إنسانية، فإن هذه الاستثناءات المتوخاة لا تعمل بشكل فعال على أرض الواقع. ويجب تعديل هذه الاستثناءات الإنسانية لمعالجة القضايا التي لطالما عانت منها المجموعات والشركات والمنظمات التي تستخدمها. وإن العوامل التي تعقّد استخدام الاستثناءات الإنسانية، من قبيل متطلبات الامتثال المرهقة، والضمانات العامة بشكل مفرط، وعمليات تقديم الطلبات التي تستغرق وقتاً طويلاً، يجب معالجتها على وجه السرعة في ضوء كوفيد-١٩. وتحدّد هذه الورقة خمس توصيات متعلقة بالسياسات ستساعد، في حالة تنفيذها، على تبسيط وتحسين استخدام الإعفاءات الإنسانية، مما ييسّر بدوره تقديم المساعدات الإنسانية والطبية في سوريا مع بقاء العقوبات مفروضة:

العقوبات الأمريكية والأوروبية على سوريا: توصيات

١. الولايات المتحدة/الاتحاد الأوروبي: إصدار «رسائل طمأنة» لمصدّري المعدات الطبية ومعدات الرعاية الصحية الحيوية وتوضيح عمليات الاستثناءات الإنسانية بشكل فعلي.
٢. الولايات المتحدة/الاتحاد الأوروبي: توفير إعفاءات مؤقتة للمنتجات ذات الاستخدام المزدوج.
٣. الاتحاد الأوروبي: تعيين ممثل خاص لطلبات الاستثناءات الإنسانية.
٤. الولايات المتحدة/الاتحاد الأوروبي: تسهيل دفعات الحوالات المالية إلى سوريا.
٥. المجتمع الدولي: التفاوض بشأن آلية إغاثة على غرار القناة الإنسانية السويسرية-الإيرانية.

إدراكاً للاحتياجات الجديدة والتي يُحتمل أن تكون ملحة بسبب كوفيد-١٩، تقترح هذه الورقة سبع توصيات في مجال السياسات العامة التي ينبغي أن تستكمل التحسينات على الاستثناءات الإنسانية المنصوص عليها في العقوبات الأمريكية والأوروبية. وتم تصميم هذه التوصيات المتعلقة بالسياسات بهدف التخفيف من المخاوف الإنسانية والطبية ومعالجتها على الأجلين القصير والطويل على حدٍ سواء، وذلك مرة أخرى عوضاً عن رفع العقوبات أو تعليقها.

توصيات عامة

٦. المجتمع الدولي: إعادة فتح معبر اليعربية الحدودي على وجه السرعة.
٧. المجتمع الدولي: قيام مجلس الأمن الدولي بإصدار قرار لوقف إطلاق النار.
٨. الحكومة السورية: الإفراج عن المعتقلين السياسيين والسماح بإمكانية الوصول إلى السجن.
٩. قوات سوريا الديمقراطية/حكومة إقليم كردستان: السماح بالوصول الطبي والإنساني إلى السجن التي تديرها قوات سوريا الديمقراطية.
١٠. الحكومة السورية: مشاركة بيانات كوفيد-١٩ مع منظمة الصحة العالمية ومنظمات الإغاثة الطبية ذات الصلة.
١١. تركيا: ضمان الحصول على مياه صالحة للشرب في المناطق المحتلة دون عوائق.
١٢. المجتمع الدولي: دعم جهود الإغاثة التي تبذلها منظمة الصحة العالمية لمواجهة كوفيد-١٩ في سوريا، مع شروط ومراقبة صارمة.

ينبغي أن تقدم هذه التوصيات مجتمعة للتأثيرات السلبية للعقوبات على تقديم المساعدات الإنسانية والطبية خلال أزمة كوفيد-١٩، دون إلحاق قدر أكبر من المخاطر بحقوق الإنسان في سوريا أو تقويض الجهود الحاسمة في مجال العدالة والمساءلة.

٢. المقدمة



لوحة إعلانية: صورة لبشار الأسد في دمشق عام ٢٠١٨. المصدر عدسة شاب دمشقي

سجّلت سوريا أول حالة إصابة مؤكّدة بفيروس كوفيد-١٩ في أواخر آذار/مارس ٢٠٢٠. وحتى ٤ حزيران/يونيو، أكدت الحكومة السورية تسجيل ١٢٣ حالة، وتعافي ٥٠ حالة، وست حالات وفاة. غير أن هناك تكهنات واسعة النطاق بأن الأرقام الرسمية الصادرة عن الحكومة السورية تُخفي المدى الحقيقي لتفشّي المرض داخل البلد. وعلاوة على ذلك، هناك مخاوف من أن نظام الرعاية الصحية في البلد، الذي دُمّر النزاع المستمر، لن يكون قادراً على التكيّف في حال تفاقم تفشي المرض، مما سيؤدي إلى حصيلة كبيرة من الوفيات. ويُعتبر النازحون الذين يعيشون في مخيمات مكتظة داخل سوريا، والمعتقلون في السجون والمرافق التي تديرها الحكومة السورية وأطراف أخرى، عُرضة بشكل خاص لخطر تفشٍّ محتمل.

في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٩، تم اكتشاف أول حالة إصابة بفيروس كورونا (كوفيد-١٩) في ووهان، الصين. حيث أعلنت منظمة الصحة العالمية تفشي المرض كحالة طوارئ في مجال الصحة العامة ومثار قلق دولي حيث انتشر المرض المُعدي الناجم عن المتلازمة التنفسية الحادة في ١٨٧ دولة وإقليمياً. وبحلول آذار/مارس ٢٠٢٠، أعلنت منظمة الصحة العالمية دخول تفشي المرض مرحلة الجائحة، وأغلقت دول العالم حدودها، وفرضت أشكالاً مختلفة من الإغلاق والحجر الإلزامي لمكافحة انتشار الجائحة. وحتى ٤ حزيران/يونيو ٢٠٢٠، سجّلت أكثر من ٦,٥ مليون حالة إصابة، وبلغ عدد الوفيات أكثر من ٣٩٠,٠٠٠ نتيجة لفيروس كوفيد-١٩ في جميع أنحاء العالم.

ولقد أدت المخاوف من احتمال تفشي كوفيد-١٩ والمخاوف بشأن قدرة القطاعين الطبي والإنساني على الاستجابة لمثل هذا التفشي في سوريا إلى تكثيف التركيز على العقوبات المفروضة حالياً على البلد. حيث طلبت الحكومة السورية وحلفاؤها رسمياً رفع العقوبات القسرية أحادية الجانب التي تفرضها الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي من أجل تمكين الحكومة من الاستجابة بشكل كافٍ للأزمة. وأثارت قضية العقوبات خلال جائحة كوفيد-١٩ الكثير من النقاش في المجتمع الدولي، حيث اقترح النقّاد تعليق العقوبات مؤقتاً لمنع التدخّل في جهود الاستجابة الإنسانية والطبية أثناء الجائحة.

ورداً على الجدل المتزايد حول العقوبات الأمريكية والأوروبية على سوريا خلال أزمة كوفيد-١٩، قيم المركز السوري للعدالة والمساءلة القضايا المثارة، ونشر تحليله الأولي في ٩ نيسان/أبريل، ٢٠٢٠. حيث حدّد المركز السوري للعدالة والمساءلة أربع توصيات في مجال السياسات للمجتمع الدولي، تهدف إلى التوصل إلى سياسات متوازنة تضمن تلبية الاحتياجات الطبية والإنسانية لجائحة كوفيد-١٩ دون التضحية بجهود حقوق الإنسان والعدالة والمساءلة الجارية في سوريا.

وتواصل فصول جائحة كوفيد-١٩ التّكشف في سوريا، حاملّة معها تحديات وتأثيرات جديدة. ولقد أعدّ المركز السوري للعدالة والمساءلة ورقة السياسات التالية لمواكبة

الديناميكيات المتطورة على أرض الواقع، بناءً على توصياته السابقة بمزيد من التفصيل والتحليل. وتستند ورقة السياسات هذه على البحث الذي أجراه المركز السوري للعدالة والمساءلة، باستخدام كل من الوسائل مفتوحة المصدر والمعلومات التي وفّرتها عشر مقابلات أجريت مع خبراء في أنظمة العقوبات الأمريكية والأوروبية بشأن سوريا وإيران، بالإضافة إلى المصادر العاملة في مجال الصحة العامة والمساعدات الإنسانية والرعاية الصحية وشركات القطاع الخاص التي تُصدّر البضائع إلى سوريا، والمنظمات غير الحكومية المحلية والدولية التي لديها معرفة أو نظرة ثاقبة حول تأثير العقوبات المفروضة على سوريا على أرض الواقع. ولقد قدّم الأشخاص الذين تمّت مقابلتهم تلك المعلومات دون أن تُنسب إليهم بسبب الحساسيات المتعلقة بالحصول على إمكانية الوصول إلى سوريا أو بسبب مخاوف من تقويض العلاقات مع مختلف أصحاب المصلحة.

٣. كوفيد-١٩ في سوريا

الصحة العامة في الوقت المناسب.^٥ ولقد تم إنشاء أربعة مختبرات في دمشق واللاذقية وحلب وإدلب، مع استحداث قدرة إضافية على إجراء فحص تفاعل البلمرة المتسلسل (PCR) في القامشلي.^٦

ومع ذلك، فقد أدى الحكم المتصدّع في سوريا إلى تعقيد عملية الكشف عن كوفيد-١٩ واحتوائه بكفاءة في جميع أنحاء البلد. وفي عفرين، التي لا تزال محتلة من قبل القوات العسكرية التركية، تفيد تقارير أن العديد من ضباط الشرطة التركية ثبتت إصابتهم بالفيروس وتم إخلاؤهم بسرعة إلى تركيا. وفي الشمال الشرقي، أبلغت السلطات عن اكتشاف ما لا يقل عن خمس حالات أخرى مصابة بفيروس كوفيد-١٩ من خلال قدراتها المخبرية الخاصة، وتم تأكيد ثلاث منها باستخدام الأجسام المضادة بدلاً من فحص (PCR) وقد تعافى المصابون منذ ذلك الحين.^٧ وقام مسؤولو الصحة المحليون في المناطق الخاضعة لسيطرة الإدارة الذاتية لشمال وشرق سوريا بفرض حجر صحي على اثنين من الأحياء الثلاثة التي يعيش فيها المرضى.^٨

ب. استجابة الحكومة السورية والسلطات غير الحكومية

استجابةً لتهديد كوفيد-١٩، نفذت الحكومة السورية في ٢٥ آذار/مارس حظر التجول لمدة ١٢ ساعة (مع خفضه بمقدار ساعة واحدة خلال شهر رمضان)، وأوقفت استخدام وسائل النقل العام، وأمرت بإغلاق المتاجر والأسواق، وأوقفت جميع رحلات المسافرين القادمة والمغادرة.^٩ وبحسب وزير

أ. الحقائق والتسلسل الزمني

لقد اتّسمت التقارير حول حالات كوفيد-١٩ في سوريا بأنها غير دقيقة وغير موثوقة. ومع ذلك، تم تأكيد حالة الإصابة الأولى بفيروس كوفيد-١٩ في سوريا رسمياً في ١٤ آذار/مارس ٢٠٢٠. ومن أصل ٦٤ حالة مسجلة حتى الآن (حتى تاريخ نشر هذا التقرير)، توجد ٥٨ حالة في المناطق التي تسيطر عليها الحكومة وست حالات في الشمال الشرقي.^١ ولا توجد حالياً تقارير عن تسجيل أي حالات في الشمال الغربي. وحتى ٢٠ أيار/مايو، ٢٠٢٠، أكدت وزارة الصحة السورية تسجيل ٥٨ حالة إصابة بفيروس كوفيد-١٩ في المناطق التي تسيطر عليها الحكومة في سوريا، بما في ذلك ثلاث حالات وفاة و٢٩ شخصاً تماثلوا للشفاء.^٢ ومن بين ٤٧ حالة مؤكدة مخبرياً في سوريا، كانت الغالبية (٣٤) في ريف دمشق، و١٢ في دمشق المدينة وحالة واحدة في درعا. ووفقاً لأحدث تقرير صادر عن مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية - في دمشق بالتعاون مع منظمة الصحة العالمية - تم الإبلاغ عن أول حالة وفاة في سوريا في ٢٩ آذار/مارس، وتم الإبلاغ عن وفيات لاحقة في ٣٠ آذار/مارس و١٩ نيسان/أبريل.^٣ وحتى ٨ أيار/مايو، وفقاً لوزارة الصحة تم إجراء حوالي ٢,٧٠٠ فحص من قبل المختبر المركزي للصحة العامة في دمشق، وهو عدد ضئيل مقارنة بعدد السوريين الذي يقدر بحوالي ١٧ مليون نسمة.^٤

ولا يزال تعزيز المختبر والقدرة على التحقيق في حالات الإصابة في جميع أنحاء سوريا، بما في ذلك تدريب فنيي المختبرات وفرق الاستجابة السريعة، يمثل أولوية، وكذلك الحال بالنسبة لتبليغ جميع المعلومات ذات الصلة بحماية

الداخلية، فإن منتهكي حظر التجول معرّضون للاعتقال.^{١٠} كما حظرت الحكومة التنقل بين المحافظات، وأغلقت المدارس والجامعات، وحظرت جميع الصلوات في المساجد والتجمّعات العامة.

غير أن استجابة الحكومة اتّسمت بالتضليل الإعلامي وانعدام الشفافية. على سبيل المثال، استمر وزير الصحة السوري في إنكار وجود أي حالات إصابة بفيروس كوفيد-١٩ في سوريا حتى شهر آذار/مارس، وبحسب ما أفادت التقارير فقد سعت الحكومة للسيطرة على كمية المعلومات حول تفشي الفيروس في البلد والحدّ منها بشدة، بما في ذلك الإبلاغ عن الحالات الجديدة وعدد الحالات المؤكدة رسمياً.^{١١} ووفقاً لبحث أجرته مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي، فقد هدّدت حكومة الأسد المستشفيات والأطباء الذين أشاروا إلى وجود حالات إصابة بفيروس كورونا ونشرت عناصر المخابرات في مستشفيات المناطق الخاضعة لسيطرة الحكومة لمراقبة الروايات بشأن حالات الإصابة بفيروس كورونا والإشراف عليها.^{١٢} كما زُعم أن السلطات السورية استخدمت تطبيقاً للوقاية من فيروس كورونا لزرع برنامج تجسس في الهواتف المحمولة للمواطنين.^{١٣}

وفي المناطق الموجودة خارج سيطرة الحكومة، تم الإبلاغ عن ثلاث حالات إصابة بكوفيد-١٩، وحالة وفاة واحدة لاحقة، في مستشفى القامشلي الوطني شمال شرق سوريا. حيث أعلنت السلطات في شمال شرق سوريا عن الوفاة المؤكدة الأولى لمصاب بكوفيد-١٩ في ١٧ نيسان/أبريل، وتم اكتشاف الحالتين الأخريين في ٣٠ نيسان/أبريل وأفادت التقارير أنهما من أفراد عائلة الحالة التي تم اكتشافها سابقاً، وأكدتها الإدارة الذاتية لشمال وشرق سوريا.^{١٤} وشملت إجراءات الطوارئ المتخذة استجابةً للجائحة إغلاق معبر سيمالكا الحدودي، وهو المعبر الرئيسي بين حكومة إقليم كردستان في العراق والإدارة الذاتية لشمال وشرق سوريا في الأول من آذار/مارس، ٢٠٢٠.^{١٥}

وفي شمال غرب سوريا، لا توجد حالات إصابة مؤكدة

بكوفيد-١٩ على الرغم من الفحص المستمر وتوسيع جهود المراقبة. ومع وجود أكثر من ٤ ملايين نسمة (٥١ في المائة أطفال و٢٥ في المائة نساء) في إدلب وشمال حلب، فإن حجم الاحتياجات الإنسانية غير مسبوق، لاسيما في ضوء جائحة كوفيد-١٩،^{١٦} وبحسب الدكتورة علا عبارة، زميلة أبحاث الأمراض المعدية والرئيسة المشاركة لشبكة الصحة العامة السورية التي تحدثت مؤخراً في مؤتمر حول هذا الموضوع، فإن الكثافة السكانية في شمال غرب سوريا هي عامل خطورة مثير للقلق.^{١٧} وبصورة خاصة في مخيمات النازحين في الشمال الغربي، التي تبلغ كثافة السكان في بعضها ٤٠,٠٠٠ لكل كيلومتر مربع.^{١٨}

ت. الوضع الطبي والإنساني الحالي في سوريا

مقارنة بدول أخرى في المنطقة، فإن سوريا غير مهيأة للتعامل مع تفشٍ محتمل لكوفيد-١٩. حيث دمرت سنوات النزاع النظام الصحي، لاسيما في المناطق الخارجة عن سيطرة الحكومة،^{١٩} وحتى قبل النزاع، كانت الموارد الصحية الحيوية مثل أجهزة التنفس الاصطناعي، وأسرّة وحدات العناية المركزة، ومعدّات الحماية الشخصية المتقدمة شحيحة داخل سوريا.

وخلال النزاع، تم استهداف المنشآت والكوادر الطبية مراراً وتكراراً من قبل الحكومة السورية وحلفائها. حيث سجلت منظمة أطباء من أجل حقوق الإنسان ٥٣٦ اعتداء من قبل الحكومة السورية وحلفائها على ما يقرب من ٣٥٠ مرفقاً صحياً منفصلاً منذ عام ٢٠١١، فضلاً عن استهداف وقتل ٨٣٠ من المختصين في المجال الطبي داخل سوريا. ومن بين ٦,١ مليون سوري نازح منذ بداية النزاع، أفادت تقارير أن أكثر من ٧٠ في المائة من القوى العاملة في المجال الصحي قد فروا من البلد، مما أدى إلى نقص حاد في المختصين في المجال الصحي في جميع أنحاء سوريا، ولاسيما الأطباء المختصين الذين لديهم القدرة على الاستجابة لتفشٍ محتمل لكوفيد-١٩.

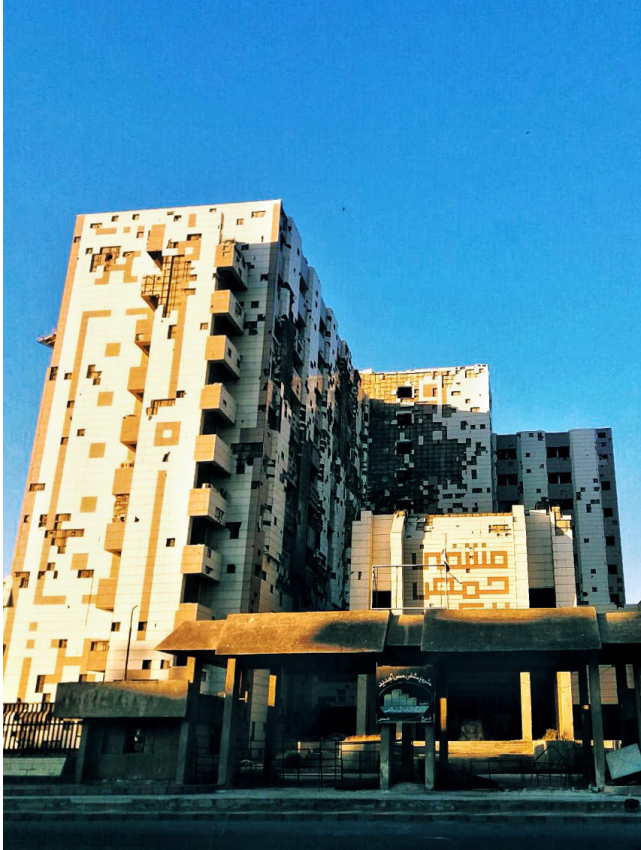
فقط، قادرة على إجراء ما يصل إلى ١٠٠ فحص كحد أقصى يومياً. ووعدت منظمة الصحة العالمية بتوفير آلتين أخريين مخصصتين لتلك المنطقة، ولكن حتى وقت كتابة هذا التقرير لم يتم تسليمهما لأسباب غير واضحة. وفضلاً عن ذلك، لم تُجرِ المختبرات في إدلب سوى ٥,٠٠٠ فحص لعدد سكان يبلغ أربعة ملايين نسمة.^{٢٥}

وفي تقريرها الأخير، وضعت وحدة نظام المعلومات الصحية في شمال غرب سوريا ثلاثة سيناريوهات يمكن أن تواجهها المنطقة الشمالية الغربية استناداً إلى أداة توقع الإمدادات الأساسية لكوفيد-١٩ الخاصة بمنظمة الصحة العالمية واستناداً إلى البيانات من وحدة نظام المعلومات الصحية عن السكان وقدرة المرافق الصحية والاستفادة منها في شمال غرب سوريا.^{٢٦} حيث ينظر الباحثون في الدراسة إلى السيناريو الثاني على أنه الأرجح لشمال غرب سوريا، نظراً

وتشير التقديرات أنه من خلال الموارد الحالية الخاصة بكوفيد-١٩ يمكن التعامل بشكل مناسب مع ٦,٥٠٠ حالة كوفيد-١٩ في جميع أنحاء سوريا.^{٢٠} ويمثل هذا الرقم حوالي ٠,٠٤ في المائة من أبناء الشعب السوري. بالإضافة إلى ذلك، وبسبب التشرذم السياسي في سوريا، يوجد تباين كبير في قدرات الرعاية الصحية في المحافظات المختلفة، حيث لا يوجد توزيع عادل للموارد بين المناطق التي تسيطر عليها الحكومة، والشمال الشرقي الذي يسيطر عليه الأكراد، والشمال الغربي الذي تسيطر عليه المعارضة والذي لحق به أكبر قدر من الضرر جراء النزاع في السنوات الأخيرة.^{٢١}

وبالتالي، فإن شمال غرب سوريا عُرضة لخطر الإصابة بشكل خاص، حيث لا يوجد سوى ١,٤ طبيب لكل ١٠,٠٠٠ نسمة. واعتباراً من نيسان/أبريل ٢٠٢٠، بلغ عدد المرافق الصحية العاملة في شمال غرب سوريا ٣٠٦ فقط من أصل ٥٦٨، بما مجموعه ٢,١٨٩ سريراً في الأجنحة، و٢٤٠ سريراً في وحدة العناية المركزة، و٩٨ جهاز تنفس اصطناعي للبالغين و٦٤ جهاز تنفس اصطناعي للأطفال.^{٢٢} وفقاً لمنظمة الصحة العالمية، من أجل تلبية الحد الأدنى من الاحتياجات، يجب أن يكون هناك على الأقل ١٠ أسرة للمرضى المقيمين في المستشفى لكل ١٠,٠٠٠ نسمة، و١٠ في المائة من هذه الأسرة مخصصة لوحدة العناية المركزة، مما يعني أنه في شمال غرب سوريا، ينبغي أن يكون هناك ٤,١٧٠ سريراً. وبالتالي فإن عدد الأسرة الحالي يمثل نقصاً بنسبة ٥٠ في المائة تقريباً.^{٢٣} وعلاوة على ذلك، في الفترة من كانون الثاني/يناير إلى كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٩ في شمال غرب سوريا، كان معدل إشغال أسرة العناية المركزة ٩٨ في المائة، مما يعني أن عدداً قليلاً جداً من الأسرة متاح لمرضى كوفيد-١٩ القادمين. ونتيجة لذلك، وفقاً لأطباء المنطقة، سيكون «من المستحيل ببساطة التعامل مع الحالات الحرجة المتوقعة خلال الأسابيع الثمانية الأولى... مما سيؤدي إلى زيادة ملحوظة في عدد الوفيات».^{٢٤}

وفي إدلب، يحذّر الأطباء من أن لديهم آلة فحص واحدة



مشفى مدمر في حمص، ٢٠٢٠. المصدر، عدسة شاب حمصي.

MITIGATION MEASURES

	YES	NO	YES	NO	YES	NO
 Community lockdown (no travel)	1	196	1	41	1	44
 Total curfew (everyone stays home)	0	197	0	42	0	45
 Partial curfew (everyone stays home for certain days/ hours)	20	177	0	42	32	13
 Home isolation for symptomatic cases	60	137	1	41	16	29
 Provision of spaces in health facilities to monitor suspected cases	54	143	30	12	14	31
 Isolation in health centres for suspected cases	48	149	7	35	10	35
 Quarantine of diagnosed COVID-19 cases	17	180	3	39	6	39
 Testing for COVID-19	60	137	3	39	8	37
 Regular temperature checks (check points, public places, etc.)	47	150	20	22	20	25
 Closure of public spaces (restaurants, shops, etc.)	60	137	4	38	9	36
 Distribution of soap/disinfectant/ masks	5	192	3	39	9	36
 Disinfection campaigns	108	89	12	30	17	28
 Awareness campaigns	103	94	20	22	19	26

عدد المناطق التي تتخذ تدابير الوقاية

مصدر الرسوم البيانية: تحديث إنساني كوفيد-19 رقم (01 | 16) لكل سوريا. مصدر البيانات: HNAP تاريخ 1 حزيران/يونيو، 2020.

ومن الجدير بالذكر أن ٩٠٪ من الهجمات على المرافق الصحية قد ارتكبتها الحكومة السورية وحلفاؤها الروس، ووقعت في الغالب في مناطق خارج سيطرة الحكومة.

وأخيراً، تُعتبر سوريا عُرضة لخطر كبير بسبب ندرة أجهزة التنفس الاصطناعي في البلد، وهي مشكلة أثّرت حتى على الأنظمة الصحية عالية الأداء في بلدان لا تخضع لعقوبات وذات اقتصادات مستقرة. حيث يُقدّر الباحثون وجود ٣٢٥ جهاز تنفس اصطناعي متوفر في جميع أنحاء سوريا. واستناداً إلى ذلك، يمكن لسوريا أن تتعامل مع ٦,٥٠٠ حالة كوفيد-١٩ كحد أقصى إذا احتاج ٥٪ من المرضى إلى استخدام أجهزة تنفس اصطناعي. وإن العدد غير الكافي من أجهزة التنفس الاصطناعي ومن العاملين في مجال الرعاية الصحية المدربين على استخدامها من المرجح أن يؤدي إلى المزيد من حالات الوفاة.^{٢٨}

«للكثافة السكانية، والتعرض المزمّن للضغوط الشديدة، وتعدّد تنفيذ تدابير صارمة للتباعد الجسدي والعزل»^{٢٧}. وفي هذا السيناريو، سيصاب حوالي ٤,٤ في المائة من السكان، وسيحتاج ٢٧,٨٠٤ شخص إلى دخول المستشفى بأعراض حادة، وفي غضون ستة أسابيع من أول حالة مسجلة، سيتعرض النظام الصحي للإرباك. وفي حين أن أي توقّع من هذا القبيل لديه هامش خطأ، سيصل إجمالي عدد الوفيات المتوقع بكوفيد-١٩ إلى ١١,٠٦٦ وفقاً لهذا النموذج.^{٢٨}

كما أن سوريا معرضة بشكل خاص لتفشّي كوفيد-١٩ بسبب تأثير النزاع على العاملين في مجال الرعاية الصحية. حيث أدى النزاع إلى هجرة ما يقرب من ٧٠٪ من القوى العاملة في مجال الرعاية الصحية في سوريا، وإلى مقتل أكثر من ٩٢٣ من العاملين في مجال الرعاية الصحية، وأثر سلباً على التدريب على المستوى الجامعي والدراسات العليا للعاملين في مجال الرعاية الصحية، مما أدى في النهاية إلى نقص حاد في المهارات والقدرات في جميع أنحاء البلد.^{٢٩}

٤. هل يجب تعليق العقوبات بشكل مؤقت خلال جائحة كوفيد-١٩؟

٢٠١٤ و ٢٠١٥،^{٣٢} وعرقلت كل من روسيا والصين وبوليفيا تمرير هذا القرار.

ونتيجة لفشل المجلس المتكرر في التوصل إلى إجماع حول فرض عقوبات دولية على سوريا، اختارت كل من الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي فرض عقوبات أحادية الجانب. وتُعتبر أنظمة العقوبات المعقّدة المفروضة على سوريا من قبل كل من الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي على نطاق واسع من بين الأنظمة المنقّذة الأكثر شمولاً على الإطلاق.

تُعتبر العقوبات الأمريكية الحالية على سوريا مزيجاً من عقوبات «شاملة» أو «قطاعية» وعقوبات هادفة ومحددة. حيث تحظر العقوبات الشاملة أو القطاعية معاملات معينة فيما يتعلق بسوريا (موجب الأمر التنفيذي ١٣٦٠٨) بينما تحظر العقوبات الموجهة الممتلكات والمصالح المالية للحكومة السورية، بالإضافة إلى ممتلكات الأفراد والكيانات المرتبطة أو ذات الصلة بالحكومة وكذلك الاستثمارات وصادرات البضائع واستيراد النفط وتمويل أي مما سبق.^{٣٣}

وإن الأسباب المعلنة لبرنامج العقوبات الأمريكية على سوريا موضّحة في وثيقة تفسيرية صادرة عن مكتب مراقبة الأصول الأجنبية (OFAC) التابع لوزارة الخزانة الأمريكية. وبحسب هذا المكتب، فقد فُرضت عقوبات على سوريا بداية من عام ٢٠٠٤ رداً على «سياسات الحكومة السورية في دعم الإرهاب، واستمرار احتلال لبنان، والسعي لامتلاك أسلحة دمار شامل وبرامج الصواريخ، وتقويض الجهود الأمريكية والدولية لتحقيق الاستقرار في العراق».^{٣٤} ومنذ آذار/مارس ٢٠١١، صدرت عقوبات لاحقة فُرضت بموجب الأمر التنفيذي رداً على العنف المستمر وانتهاكات حقوق الإنسان التي تحدثت في سوريا.^{٣٥} وبموجب الأمر التنفيذي

أ. لمحة موجزة حول أنظمة العقوبات المفروضة على سوريا

يمكن لمجلس الأمن التابع للأمم المتحدة أن يفرض عقوبات اقتصادية بموجب المادة ٤١ من ميثاق الأمم المتحدة، الذي يجيز وقف الصلات الاقتصادية وقفاً كلياً أو جزئياً. ويمكن كذلك فرض العقوبات من قبل كتلة إقليمية مثل الاتحاد الأوروبي، أو بشكل أحادي الجانب من قبل دول بمفردها. وبشكل عام، كان مجلس الأمن الدولي هو أول من استحدث العقوبات ثم تبنتها الدول لاحقاً من خلال قرارات المجلس وأنظمتها. ويُنظر إلى العقوبات التي يتفق عليها المجلس وينفذها بصورة مشتركة، وليس بشكل أحادي الجانب، على أنها أكثر اتساقاً مع مبادئ القانون الدولي.

وفي ٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١، نظر مجلس الأمن الدولي في فرض عقوبات دولية على سوريا بموجب المادة ٤١ إذا لم تفلح دمشق في تطبيق القرار ١٦٢٢/٢٠١١/S في غضون ٣٠ يوماً. وعبرت روسيا عن رفضها لما أسمته «إنذاراً بفرض عقوبات» خلال النقاش. وإن مشروع القرار، الذي كان من شأنه أن يمدّد تفويض بعثة الأمم المتحدة للمراقبة في سوريا، والذي كان سيهدد بفرض عقوبات دولية في حال لم يتم استيفاء شروط معينة، فشل في ١٩ تموز/يوليو، ٢٠١٢، حيث رفضته كل من روسيا والصين باستخدام حق النقض (الفيتو) في مجلس الأمن.^{٣٦} وفي عام ٢٠١٧، اقترح مشروع قرار آخر تم تقديمه في مجلس الأمن الدولي فرض عقوبات على أحد عشر قائداً أو مسؤولاً سورياً، وعشر مجموعات مرتبطة باستخدام الحكومة المزعوم للأسلحة الكيميائية في ثلاث هجمات على المناطق التي يسيطر عليها الثوار في

حدة. وإن استثناءات الرخص العامة مبيّنة أيضاً في الفصل LXXI من قانون تفويض الدفاع القومي للسنة المالية ٢٠٢٠، بعنوان « قانون قيصر لحماية المدنيين السوريين لعام ٢٠١٩»، والذي يقنن منح الرخص العامة في الفقرة ٥٤٢,٥١٦ من لوائح العقوبات المفروضة على سوريا التي تأذن بتقديم خدمات معينة لدعم المنظمات غير الحكومية، وتتضمن إعفاءات إنسانية.^{٤٣}



تعبئة وقود في دمشق ٢٠١٩، المصدر، عدسة شاب دمشق.

وفيما يتصل بشكل خاص بجائحة كوفيد-١٩، هناك الفقرة ٥٤٢,٥٣١ من لوائح العقوبات المفروضة على سوريا التي تأذن بتوفير خدمات طبية طارئة غير مجدولة؛ والفقرة ٥٤٢,٥٢٥ من لوائح العقوبات المفروضة على سوريا التي تأذن بتصدير الأطعمة والأدوية والأجهزة الطبية ذات المنشأ غير الأمريكي وتُحظر بخلاف ذلك؛ والفقرة ٥٤٢,٥١٦ من لوائح العقوبات المفروضة على سوريا، التي تأذن، مع مراعاة بعض القيود، للمنظمات غير الحكومية بتقديم خدمات معينة ولبعض المؤسسات المالية الأمريكية لمعالجة تحويلات الأموال لدعم الأنشطة غير الهادفة للربح وهي: (أ) المشاريع الإنسانية التي تلبي احتياجات بشرية أساسية؛ (ب) بناء الديمقراطية؛ (ج) المشاريع الداعمة للتعليم؛ (د) مشاريع التنمية غير التجارية التي تفيد الشعب السوري

رقم ١٣٥٧٢، الصادر عن الرئيس باراك أوباما في ٢٩ نيسان/ أبريل، ٢٠١١، تشكّل انتهاكات حقوق الإنسان التي ترتكبها الحكومة السورية «تهديداً غير عادي واستثنائياً للأمن القومي والسياسة الخارجية واقتصاد الولايات المتحدة».^{٣٦}

وفرض الاتحاد الأوروبي عقوبات على سوريا في بادئ الأمر في عام ٢٠١١ ودأب على تجديدها سنوياً منذ ذلك الحين.^{٣٧٣٨} وعلى غرار الولايات المتحدة، فرض الاتحاد الأوروبي مزيجاً من العقوبات الشاملة والموجهة على سوريا. حيث تشمل الإجراءات الشاملة فرض حظر على استيراد النفط، وفرض قيود على استثمارات معينة، وتجميد أصول البنك المركزي السوري الموجود في الاتحاد الأوروبي، وقيود التصدير على التقنيات المستخدمة للمراقبة.^{٣٩} وبالإضافة إلى ذلك، تم فرض عقوبات أوروبية موجهة ضد أفراد وكيانات محددة على صلة بالحكومة السورية. مع إضافة ثمانية رجال أعمال بارزين وكيانين اثنين مرتبطين برجال الأعمال هؤلاء في شباط/فبراير ٢٠٢٠. وتشمل العقوبات التي فرضها الاتحاد الأوروبي على سوريا الآن ما مجموعه ٢٧٣ شخصاً مستهدفاً بتجميد الأصول وحظر السفر، وتجميد أصول ٧٠ كياناً.^{٤٠}

في ٢٨ أيار/مايو، ٢٠٢٠ مدّد المجلس الأوروبي عقوباته ضد الحكومة السورية لمدة عام إضافي، حتى الأول من حزيران/ يونيو، ٢٠٢١،^{٤١} بسبب القمع المستمر للسكان المدنيين وانتهاكات حقوق الإنسان.^{٤٢}

ب. الاستثناءات الإنسانية في أنظمة العقوبات الأمريكية والأوروبية

تُستخدم الاستثناءات الإنسانية في العقوبات الأمريكية المفروضة على سوريا من خلال الحصول على رخصة عامة أو رخصة محددة من مكتب مراقبة الأصول الأجنبية. وتوجد ست رخص عامة في لوائح العقوبات المفروضة على سوريا صادرة عن مكتب مراقبة الأصول الأجنبية، في حين يتم النظر في الرخص المحددة على أساس كل حالة على

بشكل مباشر؛ (ه) أنشطة لدعم الحفاظ على مواقع التراث الثقافي وحمايتها. وفي ١٦ نيسان/أبريل، ٢٠٢٠، أصدر مكتب مراقبة الأصول الأجنبية قائمة تشمل جميع أنظمة العقوبات التي تفرضها، مشيراً إلى تلك الإعفاءات والاستثناءات مع ذكر أنه «...بالنسبة للمعاملات غير المصرّح بها بخلاف ذلك من قبل الرخص العامة الصادرة عن مكتب مراقبة الأصول الأجنبية، يدرس مكتب مراقبة الأصول الأجنبية طلبات الرخص المحددة على أساس كل حالة على حدة ويعطي الأولوية لطلبات الرخص ومساائل الامتثال وغيرها من الطلبات المتعلقة بالدعم الإنساني للشعب السوري».^{٤٤}

وأصدر الاتحاد الأوروبي مذكرة إرشادية تهدف إلى توضيح القضايا المتعلقة بالإعفاءات والاستثناءات الإنسانية في نظام العقوبات. وتنص هذه المذكرة الإرشادية على أنه: في سياق مكافحة جائحة كوفيد-١٩، «...يمكن السماح بالأنشطة المحظورة بشكل استثنائي حتى في حالة عدم وجود استثناءات صريحة، في حال لم تكن هناك وسائل أخرى لضمان تقديم المساعدات الإنسانية».^{٤٥} ويقع العبء على عاتق العاملين في المجال الإنساني ليثبتوا للسلطة الوطنية المختصة أن شروط الاستثناءات الحالية مستوفاة، أو أن نشاطاً محظوراً هو الخيار الوحيد المتاح لتقديم المساعدات الإنسانية إلى الأشخاص المحتاجين. وقد تم تكليف السلطات الوطنية المختصة بتوفير الإرشادات اللازمة حول كيفية الحصول على استثناءات إنسانية، والتعامل مع الاستثناءات المطلوبة على وجه السرعة.^{٤٦}

ت. قانون قيصر لحماية المدنيين السوريين: دخول القانون حيّز التنفيذ والآثار المتوقعة

قانون قيصر لحماية المدنيين السوريين هو قانون عقوبات سُمي بالاسم المستعار لمنشّق عسكري سوري قام بتهريب آلاف الصور لأدلة على عمليات التعذيب التي تم ارتكابها

في سجون حكومة الأسد. وتم إقرار هذا القانون في الولايات المتحدة كجزء من قانون تفويض الدفاع القومي لعام ٢٠٢٠. ويهدف قانون قيصر إلى توسيع نطاق العقوبات السابقة التي نفذتها الولايات المتحدة من خلال أحكام توجه عقوبات ضد مؤسسات الحكومة السورية وحلفي الأسد الروس والإيرانيين والأفراد الذين لديهم أعمال تجارية مع دمشق. ولقد تم تصميم عقوبات قيصر وأحكامها بشكل رئيسي لثني الأفراد والشركات عن المشاركة في جهود إعادة الإعمار التي تقودها الحكومة السورية. وتم التوقيع على قانون تفويض الدفاع القومي في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٩، وستدخل عقوبات قانون قيصر حيز التنفيذ في ١٧ حزيران/يونيو، ٢٠٢٠.

إن عقوبات قيصر هي عقوبات موجهة بطبيعتها، مع التركيز في المقام الأول على الأفراد والشركات السورية في قطاعات البنية التحتية والصيانة العسكرية وإنتاج الطاقة. كما يستهدف القانون الأفراد والشركات الذين يقدمون التمويل أو المساعدة للحكومة السورية، وهم بشكل رئيسي كيانات روسية وإيرانية تتعامل مع الجيش وأجهزة المخابرات السورية. وفي حين أن القانون سيزيد من ردع الاستثمار الأجنبي وبالتالي قد يكون له تأثير واسع على الاقتصاد السوري العام، إلا أن الطبيعة الموجهة لأحكامه تجعل من غير المحتمل أن يكون له أي تأثير كبير خاص بجهود الإغاثة الإنسانية والطبية المتعلقة بكوفيد-١٩ في سوريا. وعلاوة على ذلك، كما أشار خبير اقتصادي سوري، فإن الخوف والقلق اللذين يساوران العديد من الشركات الأجنبية بشأن التعامل مع السوق السورية موجودان أصلاً نتيجة للعقوبات الحالية المعمول بها. وفي حين أن قانون قيصر القادم سيزيد من مستويات القلق لدى الشركات الأجنبية، ولاسيما في القطاعات المستهدفة مثل البترول والطيران والإنشاءات، فمن غير المرجح أن يكون للقانون تأثير جذري على الاقتصاد السوري.

ويتضمن هذا القانون استثناءات إنسانية مماثلة للعقوبات



توقيع قانون تفويض موازنة الدفاع الوطني،
الصورة من سلاح الجو الأمريكي للضابط سبينسر سلوكومر.

الأمريكي إلى معالجة هذه القضية في قانون قيصر من خلال توضيح الآثار الدقيقة للقانون على أنشطة المنظمات غير الحكومية العاملة في مجال المساعدات الإنسانية أو إصدار إرشادات تعفي بوضوح مشاريع الإنشاءات صغيرة النطاق التي تقوم بها بعض المنظمات غير الحكومية الإنسانية والطبية الموثوقة من عقوبات قيصر.

ثانياً، يجب على الكونجرس النظر في إصدار توضيح للمعايير السبعة التي يشترطها القانون على دمشق. وبحسب القانون، يحق للرئيس الأمريكي تعليق العقوبات إذا استوفت دمشق الشروط السبعة التي ينص عليها القانون. غير أن بعض مطالب القانون انتُقدت بأنها «غير واقعية لدرجة تجعل هذا النص لا معنى له»^{٤٨} على سبيل المثال، يطالب القانون بالإفراج عن «جميع» السجناء السياسيين (المادة ٤٠١(أ)(٣)) ويتضمن صياغة مبهمّة، باستخدام مصطلحات مثل «اتخاذ خطوات»، و«إحراز تقدم ملموس» و«اتخاذ خطوات يمكن التحقق منها لوضع آليات مساءلة فعلية» دون إسهاب أو تعريف لما تعنيه هذه المصطلحات. ولمعالجة هذه المسألة، ينبغي على الكونجرس النظر في نشر مذكرة إرشادية توضّح وتعرّف اللغة الفضفاضة المستخدمة في القانون.

وعلاوة على ذلك، قد تؤدي القيود التي يفرضها قانون قيصر على شركات النفط والغاز إلى تفاقم النقص الحالي. حيث تستورد سوريا ٦٠ في المائة من احتياجاتها المحلية من الغاز، لكنها لم تستطع تأمين سوى ٢٤ في المائة من الاحتياجات الفعلية للسكان. وستكون لهذه الآثار المترتبة على عقوبات قانون قيصر تأثيرات مقلقة على الشعب السوري ولكن لن يتم تخفيفها من خلال أحكام الإعفاءات والاستثناءات الإنسانية الواردة في القانون.

وعلى الرغم من أن تأثيره الفعلي في هذه المرحلة غير مؤكد، فإنه يجب على الكونجرس الأمريكي النظر في إجراء تعديلات مهمين على قانون قيصر إذا ما تحققت هذه الآثار الضارة. أولاً، قد يكون لتركيز قانون قيصر على قطاع الإنشاءات عواقب غير مقصودة على منظمات المساعدات التي تعمل في مشاريع تشمل «إعادة تأهيل البنية التحتية على نطاق صغير - تتراوح من إصلاح شبكات المياه المتضررة إلى المساعدة في إعادة بناء المدارس أو الشقق التي تعرضت للقصف»^{٤٩}. وترتبط هذه المشكلة ارتباطاً وثيقاً بمسألة المنتجات «ذات الاستخدام المزدوج» بموجب العقوبات الأمريكية والأوروبية العامة على سوريا، والتي يتم تناولها في توصية السياسات رقم ٢ أدناه. حيث عبر عمال الإغاثة في سوريا عن إحباطهم من أن المشاريع التي تهدف إلى تقديم مجموعة من الفوائد للجمهور السوري بما في ذلك المياه والتعليم والبنية التحتية الأساسية قد تم تعليقها منذ شهور لأنها ليست سلعاً وخدمات ذات طابع «إنساني» جلي. وإن فشل نظام العقوبات في الاستجابة بفعالية لمسألة الاستخدام المزدوج قد أثر بدوره سلباً على توفير السلع والخدمات الأساسية للشعب السوري.

وبموجب النص الحالي للقانون، ليس من الواضح ما إذا كانت مشاريع الإنشاءات التي بدأنها منظمات غير حكومية إنسانية ستندرج ضمن بند الإعفاءات والاستثناءات الإنسانية، أو ما إذا كانت هذه المشاريع ستخضع للاستهداف الشامل لقطاع الإنشاءات ككل. وينبغي أن يسعى الكونجرس

ويتضمن قانون قيصر حكماً محدداً يعفي السلع والخدمات الإنسانية ويستثنىها من نطاق العقوبات. ويهدف هذا «الاستثناء» الإنساني، الذي يعكس استثناءات إنسانية مماثلة في كل من العقوبات الأمريكية والأوروبية على سوريا، إلى ضمان تدفق المساعدات الإنسانية والطبية اللازمة إلى سوريا وتخفيف الآثار الاقتصادية غير المقصودة للعقوبات على الشعب السوري.

ومع هذا، فإن ترقب قانون قيصر قد ساهم في أزمة العملة في سوريا، نتيجة المخاوف من آثاره الاقتصادية. وقد أثر ذلك بدوره على السكان المدنيين السوريين، حيث أدى انهيار العملة إلى ارتفاع التضخم وتسبب في زيادة كبيرة في أسعار السلع الأساسية بما في ذلك الغذاء والطاقة. ولم تكن الصدمات الاقتصادية^{٩٢} التي يشعر بها السكان السوريون بسبب قانون قيصر فقط؛ حيث كتب المركز السوري للعدالة والمساءلة في نشرة أخرى بأن العقوبات لعبت دوراً مساهماً في الأزمة الاقتصادية في سوريا.^{٩٣}

غير أن العقوبات ليست سوى واحدة من العديد من العوامل التي تساهم في أزمة العملة. حيث أدت الأزمة المالية في لبنان إلى زيادة تدهور الاقتصاد السوري، فقد ازدادت العلاقات المصرفية السورية مع لبنان بشكل كبير خلال النزاع. وفرضت المصارف اللبنانية ضوابط مشددة على عمليات سحب وتحويل العملة إلى الخارج، الأمر الذي أوقف فعلياً التدفقات المالية من لبنان إلى سوريا. وعلى غرار ذلك، فقد كان للمشاكل الاقتصادية في إيران تأثير سلبي على الاقتصاد السوري، حيث أن طهران «غير قادرة على منع الاقتصاد السوري من الغرق»^{٩٤} وتعتبر قضية رامي مخلوف - والرسالة التي بعث بها إلى النخبة السورية وتجار العملات الرئيسيين - عاملاً آخر، تبين أنه تسبب في مزيد من الانهيار في الليرة السورية.^{٩٥} فضلاً عن ذلك، لقد باتت جائحة كوفيد-١٩ نفسها عاملاً رئيسياً ساهم في الانكماش الاقتصادي. حيث يتوقع اقتصاديون أن يتسبب كوفيد-١٩ في حدوث ركود «لم يشهد التاريخ الاقتصادي الحديث مثيلاً له» وسيكون تأثيره على الاقتصاد العالمي

وعلى النقيض من انتقادها بأنها غير واقعية، أشار أحد الخبراء السوريين إلى وجوب اعتبار مطالبة الحكومات بالامتناع عن اعتقال السجناء السياسيين وانتهاك قوانين النزاع المسلح واقعية ومنصفة ومتوافقة مع القوانين والمعايير الدولية. وفي حين أن الشروط واقعية بالتأكيد من هذا المنطلق، فإن إصدار توضيحات تحوّل الصياغة المُبهمّة للنص إلى «مطالب» أكثر تحديداً وواقعية قد تكون أكثر ملاءمة لغرض قانون قيصر في ممارسة الضغط لإحداث تحولات سياسية وإجراءات حقيقية في دمشق. ومع ذلك، وفقاً للمصادر، فإن غموض القانون والسلطة التقديرية التي يمنحها لرئيس الولايات المتحدة تم تصميمها عن قصد للسماح بالمرونة والتكيف إذا حدث تقدّم حقيقي في أي من المطالب.

ث. العقوبات، وقانون قيصر، وأزمة العملة السورية

لقد تضرّر الوضع الطبي والإنساني الحالي في سوريا بشكل كبير جرّاء أزمة العملة الأخيرة في البلد.^{٩٦} حيث انخفض سعر صرف الليرة السورية في ٨ حزيران/يونيو إلى مستوى قياسي جديد، ووصل إلى ٣,٠٠٠ ليرة للدولار الواحد. ويُعزى هذا الهبوط الحاد بشكل رئيسي إلى اقتراب دخول قانون قيصر لحماية المدنيين السوريين حيّز التنفيذ في ١٧ حزيران/يونيو، الأمر الذي أثار الذعر بين المستثمرين ورجال الأعمال.^{٩٧} وخشية أن تؤدي العقوبات الجديدة إلى مفاقمة الوضع السيئ لاقتصاد البلد الذي أنهكته الحرب أصلاً، فقد دأب الناس على تخزين الدولارات وإيقاف المعاملات التجارية تحسباً لدخول قانون قيصر حيّز التنفيذ.^{٩٨}

وينبع القلق بشأن عقوبات قيصر من مخاوف من أن تؤدي هذه العقوبات الجديدة إلى وقف تدفق رأس المال الأجنبي اللازم لإعادة الإعمار بعد الحرب. ولهذا القلق ما يبرّره، حيث تم تصميم عقوبات قيصر لهذا الغرض تحديداً، بهدف ردع المشاركة المالية الأجنبية واتفاقيات إعادة الإعمار التجارية مع حكومة الأسد.

معدل التضخم السنوي في سوريا



Sources: Syrian Pound Today, Central Bureau of Statistics , U.S. Bureau of Labor Statistics

Calculations by Professor Steve H. Hanke, The Johns Hopkins University

Note: These inflation rates are implied from the black-market USD/SYP exchange rate in Damascus; values under 25% should be considered unreliable.

معدل التضخم في سوريا اعتباراً من 15 حزيران/يونيو، 2020.

رسم بياني وحسابات بقلم ستيف هـ. هانكي ، أستاذ الاقتصاد التطبيقي في جامعة جونز هوبكنز في بالتيمور (الولايات المتحدة الأمريكية) وأحد خبراء العالم في التضخم.

ج. التحليل

إن قضية العقوبات القسرية أحادية الجانب على سوريا مثيرة للجدل وأثارت نقاشاً واسع النطاق. حيث أثارت العقوبات «الشاملة» أو القطاعية انتقادات خاصة للتأثيرات السلبية التي تلحقها بالمواطنين السوريين ككل، على عكس العقوبات الضيقة والموجهة. ولكن كما عبرت عنه حوالي ٢٤ منظمة مجتمع مدني سوري في بيان صدر حديثاً: «إن القول بأن هذه العقوبات هي سبب الأزمة الاقتصادية والإنسانية في سوريا غير دقيق، وهو أمر تروّج له بشكل رئيسي السلطات

أقوى بثلاثة أضعاف من الأزمة المالية لعام ٢٠٠٨^{٥٦}، وفي سوريا، كما هو حال العديد من الدول الأخرى، تضرّر الاقتصاد بشدة بإغلاق جميع المتاجر والشركات لمكافحة انتشار الفيروس.

وفي نهاية المطاف، إن أهم سبب للأزمة الاقتصادية هو الحكومة السورية - بسبب سياستها المالية غير المسؤولة، والفساد المستمر، ورفض احترام القوانين والأعراف الدولية أو الانخراط في مفاوضات سياسية ودبلوماسية بحسن نية. وكما لوحظ بكل وضوح في سياق آخر، غالباً ما يتجاهل منتقدو العقوبات «الاعتراف بدور دمشق في التدمير المنهجي للاقتصاد السوري»^{٥٧}.

السورية وحلفاؤها مثل روسيا والصين ودول أخرى. لذلك، يجب التأكيد على أن السبب الأول والأساسي للأزمة الإنسانية والاقتصادية في سوريا هو الانتهاكات واسعة النطاق والمنهجية لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي التي ترتكبها السلطات السورية وحلفاؤها».^{٥٨}

وفي حين أنه من المعروف جيداً أن النزاع السوري اتّسم بانتهاكات صارخة ومتكررة للقانون الإنساني الدولي، يجب التأكيد على أن هذا النمط استمر حتى بعد ظهور كوفيد-١٩ في أواخر عام ٢٠١٩. على سبيل المثال، ذكر تقرير حديث صادر عن منظمة العفو الدولية في كانون الثاني/يناير وشباط/فبراير ٢٠٢٠ تفاصيل ١٨ حالة استهدفت فيها القوات الحكومية السورية و/أو الروسية مرافق طبية ومدارس في إدلب وغرب حلب وشمال غرب حماة.^{٥٩} ووفقاً لمديرية صحة إدلب، أدت الهجمات السورية أو الروسية إلى إلحاق أضرار أو تدمير ١٠ مرافق طبية في إدلب وحلب بين كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٩ وشباط/فبراير ٢٠٢٠، مما أسفر عن مقتل تسعة من الكوادر الطبية والطواقم المساندة.^{٦٠} وبحسب منظمة العفو الدولية، أُجبرت خمسة مستشفيات في المناطق الخاضعة لسيطرة جماعة معارضة مسلحة على الإغلاق بسبب الهجمات التي لا هوادة فيها.^{٦١}

ولا بد من تسليط الضوء على انتهاكات الحكومة السورية الأخيرة للقانون الدولي لسببين. أولاً، لأنها تقوّض مصداقية دعواتها لرفع العقوبات. حيث زعمت الحكومة السورية وحلفاؤها أن تعليق العقوبات أمر ملحّ وضروري على أساس أن العقوبات منعت تقديم المساعدات الإنسانية والطبية للشعب

السوري خلال جائحة كوفيد-١٩. ولا يمكن اعتبار هذه الادعاءات ذات مصداقية أبداً في ضوء الهجمات التي تشنها الحكومة ضد العديد من المرافق الطبية حتى وقت قريب في شهر شباط/فبراير ٢٠٢٠. ثانياً، تسلط سلسلة الهجمات الأخيرة هذه الضوء على السياسة المالية غير المسؤولة للحكومة السورية وعدم قلقها بشأن آثار الأزمة الاقتصادية الحالية على الشعب السوري. وعلى الرغم من وجود جائحة وأزمة اقتصادية، واصلت الحكومة السورية تكريس ميزانيتها ومواردها لهجماتها العسكرية في الشمال الغربي بدلاً من استخدام هذه الموارد للتخفيف من معاناة الشعب السوري.

ومن المؤكد أن أنظمة العقوبات لها تأثير على الاقتصاد السوري. غير أنه من الأهمية بمكان أن نسلط الضوء على أن الحكومة السورية تواصل اتخاذ خيارات سيئة في مجال السياسات والحكم بحيث تعطي الأولوية للهجمات العسكرية ومشاريع التنمية التي تعود بالنفع على الدائرة الداخلية المقربة من الأسد بدلاً من ضمان الأمن الغذائي الأساسي للمواطنين السوريين. فضلاً عن ذلك، فإن إلقاء اللوم على العقوبات الدولية هو نقطة سياسية داخلية تهدف إلى صرف غضب المواطنين والنأي بالنظام عن الانتقاد والمعارضة السياسية بدلاً من الاعتراف بأخطاء السياسات الاقتصادية للحكومة نفسها وتعديلها. وفي حين أن العقوبات هي واحدة من العديد من العوامل التي تفاقم قضايا الاقتصاد السوري، إلا أن السياسات المالية للحكومة السورية نفسها ساهمت في الأزمة وفاقمتها.

على سبيل المثال، تعرّضت الحكومة والبنك المركزي



السوق في إدلب 2020. المصدر، عدسة شاب دمشق.

الأزمة المالية نتيجة لذلك.

من الواضح أن السبب الرئيسي لمعاناة الشعب ليس العقوبات الاقتصادية وإنما سياسات الحكومة السورية. وبالتالي فإن رفع العقوبات عن الحكومة السورية وحلفائها من شأنه أن يعرّض حقوق الإنسان لخطر أكبر ويكافئ الانتهاكات الصارخة والمتكررة للقانون الدولي ويجعل من ارتكاب جرائم الحرب أمراً طبيعياً. وإن حماية حقوق الإنسان وصون جهود العدالة والمساءلة أمر بالغ الأهمية ويجب أن يكون محورياً في جميع جهود الإغاثة الخاصة بأزمة كوفيد-١٩.

وأخيراً، ينبغي تذكير من ينادون برفع العقوبات بوجود خارطة طريق واضحة لإزالة العقوبات الاقتصادية أحادية الجانب على سوريا. حيث توضح أنظمة العقوبات الأمريكية والأوروبية أن العقوبات ستُرفع إذا وافق الرئيس الأسد على انتقال سياسي للسلطة. وإذا كانت الحكومة السورية قلقة حقاً من تأثير العقوبات الاقتصادية على قدرتها على حماية الشعب السوري من كوفيد-١٩، فهناك خيار واضح متاح لها.

لانتقادات على نطاق واسع بسبب «وقوفهما مكتوفي الأيدي» بينما تدهورت قيمة الليرة السورية دون اتخاذ أي إجراء مناسب، حيث فشلا في إيجاد حلول للأزمة الاقتصادية، وفشلا في السيطرة على سعر الصرف.^{٦٣} وظهر مثال آخر في مطلع شهر أيار/مايو ٢٠٢٠، عندما أعلنت وزارة النفط السورية أنها ستخفض الدعم عن وقود السيارات،^{٦٤} بحيث تستثني من يملك أكثر من سيارة ومستخدمي المركبات ذات المحرك الكبير من الوقود المدعوم. وقد أثار قرار الحكومة انتقادات على وسائل التواصل الاجتماعي وفي الشارع، ومع ذلك سارع المسؤولون الحكوميون إلى التنصل من المسؤولية وإلقاء اللوم في الأزمة على العقوبات الأمريكية والأوروبية فقط.^{٦٥} وأشار خبير سوري استشاره المركز السوري للعدالة والمساءلة إلى الإجراءات الحكومية الأخيرة تحسباً لعقوبات قيصر، مثل تضيق الخناق على خدمات تحويل الأموال. وأدى تضيق الخناق على خدمات تحويل الأموال، التي تُستخدم عادةً لدفع مبالغ الحوالات المالية، إلى إيقاف تدفق الأموال إلى سوريا وجعل القوة الشرائية محدودة. ولم ينجم عن هذه السياسات سوى زيادة الذعر وتسريع

٥. توصيات عامة

مخاطر الانتهاكات في سوريا. وتوصي الفئة الأولى بالعديد من التعديلات المؤقتة على العقوبات الأمريكية والأوروبية على سوريا لمعالجة القضايا الرئيسية، خاصة فيما يتعلق بالتوقيات المناسب خلال كوفيد-١٩. وتبين الفئة الثانية العديد من التوصيات التكميلية التي يمكن أن تعمل على التخفيف من المخاوف الإنسانية والطبية خلال كوفيد-١٩ دون رفع العقوبات الحالية.

أ. العقوبات الأمريكية والأوروبية على سوريا: توصيات عامة

١. الولايات المتحدة/الاتحاد الأوروبي: إصدار «رسائل طمأنة» لمصدري المعدات الطبية ومعدات الرعاية الصحية الحيوية وتوضيح عمليات الاستثناءات الإنسانية بشكل فعلي.

لتخفيف آثار أنظمة العقوبات التي يفرضها كل منهما على سوريا، يجب على الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي إصدار «رسائل طمأنة» محددة لمصدري المعدات الطبية ومعدات الرعاية الصحية الحيوية، والعمل بشكل فعلي لتوضيح الاستثناءات والإعفاءات الإنسانية الحالية ومتطلبات الحصول على الرخص لأصحاب المصلحة المعنيين، واتخاذ خطوات لضمان التطبيق السريع للاستثناءات والإعفاءات الإنسانية.

استجابت كل من الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي لنداءات رفع العقوبات بالتأكيد على أن برامج العقوبات الخاصة بكل منهما تتضمن «استثناءات» إنسانية لا تقيد تصدير المساعدات الإنسانية الأساسية بما في ذلك الغذاء والدواء والأجهزة الطبية. وبعد فترة وجيزة من تفشي

بينما لا ينصح برفع العقوبات أو تعليقها، فإنه لا يتم تلبية الاحتياجات الطبية والإنسانية في سوريا. وبالتالي ينبغي تعديل أنظمة العقوبات الحالية ومعايرتها لتلبية كل من الاحتياجات العاجلة والمتوقعة الناشئة عن وضع كوفيد-١٩. وتحدد توصيات السياسات التالية عدة خطوات ينبغي اتخاذها من أجل تخفيف أثر العقوبات على المساعدات الطبية والإنسانية في سوريا أثناء الجائحة.

وعلى الرغم من العدد القليل من الحالات التي تم الإبلاغ عنها رسمياً داخل سوريا حتى الآن، إلا أن هناك سبباً كافياً لإعداد سياسة قوية طويلة المدى تحسباً لاستمرار خطر الفيروس في المستقبل المنظور. ويدعم ذلك حقيقة أنه حتى الآن لم يتم تطوير أي لقاح للفيروس بنجاح. ولذلك ينبغي أن تستجيب توصيات السياسات، سواء تلك المتعلقة بأنظمة العقوبات والتوصيات العامة، للاحتياجات العاجلة على المدى القصير والاحتياجات المتوقعة على المدى المتوسط إلى الطويل وتفي بها. وينبغي أن تسعى السياسات قصيرة المدى إلى تخفيف الآثار السلبية لأنظمة العقوبات الحالية على جهود الإغاثة الإنسانية والطبية، وتسهيل قدرة الجهات الفاعلة ذات الصلة على الاستجابة بسرعة وعلى نحو كافٍ للاحتياجات الطبية والإنسانية الملحة الناشئة عن الوضع الحالي لكوفيد-١٩ في سوريا. وينبغي أن تهدف السياسات على المدى المتوسط إلى الطويل لضمان وجود استجابة كافية جاهزة ومستعدة للتخفيف من المعاناة في حال تفاقم الوضع في سوريا خلال الأشهر المقبلة.

ومع وضع ذلك في الاعتبار، تم تصميم هذه التوصيات التالية لتيسير جهود الإغاثة الطبية والإنسانية المتعلقة بكوفيد-١٩ دون إثارة المخاطر المرتبطة برفع العقوبات أو تعليقها، الأمر الذي من شأنه أن يعيق جهود العدالة والمساءلة الحالية ويعرض حقوق الإنسان لمزيد من

المانحين المخصصة لدعم المساعدات إلى البلدان الخاضعة للعقوبات على وجه السرعة.

إن الإرشادات المقدمة من الورقة الصادرة عن مكتب مراقبة الأصول الأجنبية فيما يتعلق بسوريا هي في حدها الأدنى، حيث تعيد نسخ نص لوائح العقوبات السورية ذات الصلة ولكنها لم توضح المصطلحات القانونية، أو تعالج قضايا محددة أو تجيب على أسئلة تتعلق بتطبيق اللوائح في السياق المحدد لكوفيد-١٩. وعلاوة على ذلك، لم تفلح هذه الورقة في معالجة أو توضيح مضاعفات العقوبات الإضافية المتعلقة بسوريا والتي قد تنشأ بسبب صلات محددة بروسيا وإيران.^{٦٨} كما لم تفلح في توضيح القواعد المؤقتة التي أصدرتها الوكالة الفيدرالية لإدارة الطوارئ (FEMA) في ١٠ نيسان/أبريل، ٢٠٢٠، والتي تحظر تصدير خمسة أنواع من معدات الحماية الشخصية من الولايات المتحدة دون موافقة صريحة من الوكالة الفيدرالية لإدارة الطوارئ.^{٦٩}

وينبغي على مكتب مراقبة الأصول الأجنبية اتخاذ خطوات للتشاور مع الجهات الفاعلة ذات الصلة وتحديد المخاوف والقضايا الشائعة التي يواجهها أولئك الذين يستخدمون عملية الإعفاءات والاستثناءات الإنسانية لسوريا. وينبغي أن يسعى لإصدار إرشادات أكثر تفصيلاً تتناول القضايا المحددة التي أثارها الجهات الفاعلة الإنسانية وخاصة معالجة قضايا الترخيص المتعلقة بتوفير الإمدادات اللازمة لجهود الإغاثة في ظل أزمة كوفيد-١٩.

وفضلاً عن ذلك، يبدو أن كل من الورقة الصادرة عن مكتب مراقبة الأصول الأجنبية والمذكرة الإرشادية الصادرة عن الاتحاد الأوروبي قد تم إعدادها لتستهدف جمهوراً محدوداً، وهي المنظمات غير الحكومية ومصدري السلع الطبية والإنسانية من القطاع الخاص. ولكن بحسب المصادر السورية، فإن الإعفاءات والاستثناءات الإنسانية ليست معروفة جيداً لدى الجمهور السوري. ولقد

كوفيد-١٩ في العام، دعا المركز السوري للعدالة والمساءلة وغيره من منظمات حقوق الإنسان كل من الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي إلى اتخاذ خطوات لتوضيح القضايا المتعلقة بالاستثناءات والإعفاءات الإنسانية بشكل فعلي وتشجيع استخدام هذه الاستثناءات من قبل الجهات الطبية والإنسانية.

وأصدرت كل من الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي منذ ذلك الحين وثائق تهدف إلى توضيح الاستثناءات والإعفاءات الإنسانية المضمنة في أنظمة العقوبات الحالية. حيث أصدر مكتب مراقبة الأصول الأجنبية في وزارة الخزانة الأمريكية (OFAC)، في ١٦ نيسان/أبريل، ورقة تلخص الإعفاءات والاستثناءات الإنسانية في أنظمة العقوبات الخاصة به على دول تشمل سوريا وإيران وفنزويلا وكوبا وكوريا الشمالية.^{٦٥} وتنص الورقة الصادرة عن مكتب مراقبة الأصول الأجنبية على ما يلي: «إن برامج العقوبات التي يديرها مكتب مراقبة الأصول الأجنبية التابع لوزارة الخزانة الأمريكية تسمح عموماً بالتجارة أو المساعدات أو الأنشطة المتعلقة بالشؤون الإنسانية المشروعة بموجب القوانين والأنظمة القائمة» وتشجع الأطراف المهتمة على: «الاستفادة من الإعفاءات والاستثناءات والتصاريح القائمة منذ أمد طويل».^{٦٦} وأصدرت مفوضية الاتحاد الأوروبي مذكرة إرشادية أكثر شمولاً تهدف إلى دحض «الخرافات» حول آثار العقوبات على المساعدات الإنسانية والرد على عدد من الأسئلة الشائعة.^{٦٧} وإن هذه المذكرة الإرشادية الصادرة عن المفوضية الأوروبية خاصة بسوريا.

وفي حين أن هذه الإرشادات العامة مرحّب بها، يقترح عمال الإغاثة أن هذه الضمانات العامة لا تخفّف بشكل كافٍ من تجنب المخاطر في القطاع المصرفي. ولا تزال هناك حاجة إلى اتخاذ مزيد من الخطوات الفعلية. وينبغي التركيز بشكل خاص على التعامل مع القطاع المصرفي ومعالجة المخاوف المتعلقة بالمخاطر لضمان استمرار تحويل الأموال للسلع الإنسانية دون عوائق، ولضمان إمكانية وصول أموال

والتوتر» تجاه العقوبات، وهم غير متيقّنين من تأثير قانون قيصر، ويخشون من أن المزيد من العقوبات لن تؤدي إلا إلى زيادة الوضع الاقتصادي سوءاً دون تحقيق أهداف السياسات المنشودة.^{٧٠} وبشكل أعمّ، كما أشار أحد الخبراء السوريين الذين استشارهم المركز السوري للعدالة والمساءلة، فقد اقتصرَت الاتصالات الأمريكية على الجهود الفاترة للتفاعل مع المعارضة السورية، وبالتالي لم تفلح في ضمان أن تكون السياسات والرسائل شاملة لجميع السوريين.

وبالنظر إلى أن الإعفاءات/الاستثناءات الإنسانية صُمّمت للتخفيف من الآثار الضارة على السكان المدنيين السوريين، ينبغي أن يكون لدى الجمهور السوري إمكانية الوصول إلى المعلومات التي توضح سياسة العقوبات الأمريكية والإعفاءات/الاستثناءات الإنسانية. ويمكن نشر معلومات واضحة وموجزة تفصح زيف الخرافات الشائعة المتعلقة بالعقوبات على الجمهور السوري على وسائل التواصل الاجتماعي للمساعدة في مكافحة الروايات غير الصحيحة والضارة. وينبغي تصميم التواصل وصياغة الرسائل خصيصاً للوصول إلى فئات الدروز والعلمانيين والأكراد وغيرهم من الأقليات، كأن يصبح نشرها على سبيل المثال باللغات العربية والكردية، ونشرها على قنوات ومنصات التواصل الاجتماعي التي تصل إلى هذه الفئات. وشدد أحد الخبراء السوريين على أنه كلما كانت العقوبات الأمريكية والأوروبية أكثر شفافية للجمهور السوري، قلّت قدرة حكومة الأسد على استغلال هذه الرواية.

ومع ذلك، فإن الإعفاءات/الاستثناءات الإنسانية الحالية المتضمنة في أنظمة العقوبات الأمريكية والأوروبية غير كافية لتلبية الاحتياجات الحالية. ولن يكون من الدقة التلميح إلى أن الإعفاءات الإنسانية حالت دون تأثير العقوبات على القطاعين الطبي والإنساني في سوريا، والتأثير سلباً على السكان المدنيين السوريين بشكل عام. على سبيل المثال، على الرغم من الاستثناءات الإنسانية، كان للعقوبات تأثير



نساء تمشين وسط السوق في حمص ٢٠١٩. المصدر، عدسة شاب حمصي.

تعرّض الجمهور السوري لرواية حكومة الأسد القائلة بأن العقوبات الأمريكية والأوروبية هي المسؤولة عن ندرة السلع الحالية، وخاصة الطبية، في السوق السورية. ونتيجة لذلك، شهدت المشاعر المناهضة للعقوبات ازدياداً مفاجئاً مؤخراً على وسائل التواصل الاجتماعي السورية، حيث ألقى العديد من السوريين باللوم في الأزمة الاقتصادية الحالية على العقوبات الحالية وعقوبات قيصر الوشيكة. وقد لوحظ هذا التوجه في ازدياد التعليقات المناهضة للعقوبات حتى بين فئات السكان من غير المواليين للحكومة بصفة خاصة.

وينبغي على الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي مواجهة هذه الرواية من خلال إعداد إرشادات ومعلومات متعلقة بالإعفاءات والاستثناءات الإنسانية، تهدف بشكل خاص إلى مخاطبة الجمهور السوري ومعالجة مخاوفهم. ويدعم هذه التوصية بحثٌ أجري مؤخراً وجد أن العديد من السوريين العاديين يشعرون بمستوى ما من «التناقض

سلبى على القطاع الطبي في سوريا نتيجة لتصور المخاطر المرتفعة من قبل البنوك والشركات الأجنبية. حيث رفض عدد كبير من الشركات الاستثمار في توريد مواد الإنتاج والإمدادات إلى سوريا في ضوء العقوبات، مثل قطع الغيار والآلات ومواد المختبرات.^{٧١} كما حالت العقوبات دون استيراد المواد الخام وبعض أنواع مواد التعبئة الطبية غير المصنعة محلياً، مثل القوارير الزجاجية والأمبولات.^{٧٢} وأخيراً، أدى تجنب المخاطر الناتجة عن العقوبات إلى سحب الشركات الأجنبية التراخيص الممنوحة سابقاً لشركات الأدوية السورية المسؤولة عن حوالي ٨٪ من الأدوية المنتجة محلياً.^{٧٣} وتؤثر هذه الآثار بدورها على نظام الرعاية الصحية السوري، الذي يواجه زيادة بنسبة ٥٠٪ في تكاليف الشحن والنفقات الأخرى،^{٧٤} وعلى السكان المدنيين، الذين يواجهون زيادات كبيرة في أسعار السوق.

وعلاوة على ذلك، فإن الإعفاءات/الاستثناءات الإنسانية لن تكون ذات فائدة تُذكر إذا كانت تردع معظم البنوك والمصدّرين عن الاستفادة منها على الإطلاق. حيث يؤكّد عمال الإغاثة على أنه في الغالب لا توجد لدى المصدّرين القدرة أو الرغبة في الاستفادة من هذه الإعفاءات الإنسانية بسبب متطلبات الامتثال المرهقة، وعدم اليقين بشأن نطاق الإعفاءات، والخوف من خرق العقوبات السارية عن غير قصد. وعلى غرار ذلك، وفقاً لمحامٍ أمريكي يقدم المشورة بانتظام للشركات التي تتعامل مع سوريا وإيران، فإنه من الصعب للغاية العثور على بنوك راغبة في معالجة معاملات لأي دول خاضعة لعقوبات. ويشير المحامي نفسه إلى أنه حتى عندما يتمكّن المصدّر من الحصول على «رخصة محددة»، وهي عملية مرهقة وتستغرق على الأغلب شهوراً، عادة ما تكون البنوك غير راغبة في المتابعة دون «رسالة طمأنة» محدّدة من الحكومة تتعلق بهذه «الرخصة المحددة». وتمثل «الرخص العامة» الصادرة بموجب الإعفاءات الإنسانية صعوبات أكبر للشركات والمنظمات التي تحاول استخدامها، حيث لا يملك البنك أي ضمانات «سوى كلمتك» وليس هناك ضمانات واقعية أو محدّدة

بشأن المعاملة. ومع ذلك، فقد رفض مكتب مراقبة الأصول الأجنبية معالجة هذه المشكلة في السابق لأن إصدار رسائل طمأنة للرخص العامة من شأنه أن يلغي الفارق بين الرخص العامة والرخص المحددة. وفي نهاية المطاف، يتّضح من ذوي الخبرة في استخدام الإعفاءات الإنسانية أنه يجب تعديل الإجراءات وإعادة معايرتها لتسهيل استخدام وتطبيق الإعفاءات على أرض الواقع بشكل أفضل.

وفي حين أن الورقة التي تم إصدارها مؤخراً هي وثيقة مرجعية مفيدة، هناك مخاوف من أن هذا النوع من الضمانات العامة لن يُحدث فرقاً ذا معنى لأنه لا يفي بالمعايير التي تطلبها البنوك «فيما يتعلق بالمعاملات». ولتسهيل مشاركة أكبر بين المؤسسات المالية والمصدّرين ذوي الصلة خلال أزمة كوفيد-١٩، ينبغي على الولايات المتحدة أن تصدر مؤقتاً «رسائل طمأنة» أو ضمانات محدّدة للشركات العاملة في القطاعين الطبي والإنساني، من أجل التعزيز الفعال لاستخدام الاستثناءات من أجل المعاملات الطبية والإنسانية. وتم استخدام هذه الاستراتيجية من قبل وزارة الخزانة الأمريكية بعد توقيع الاتفاق الإيراني، وشجعت البنوك بنجاح على العمل مع الحكومة الإيرانية في قضايا تجارية محدّدة.

وأخيراً، ينبغي على الهيئات ذات الصلة التي تشرف على منح الرخص العامة والمحدّدة في كل من الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي اتخاذ خطوات لضمان التطبيق السريع للإعفاءات الإنسانية، خاصة خلال جائحة كوفيد-١٩. وأشار العاملون في مجال الإغاثة في شمال شرق سوريا أن حكومة الولايات المتحدة تستغرق عادةً ما بين ثلاثة إلى ستة أشهر لمعالجة طلب شراء معدات تكنولوجيا المعلومات لموظفي المنظمات غير الحكومية.^{٧٥} وتقول منظمات الإغاثة العاملة في سوريا إن البيروقراطية الكامنة في الحصول على إعفاءات يمكن أن تكون مربكة وبطيئة ومكلفة، خاصة بالنظر إلى أنها تتطلب في كثير من الأحيان مشاركة موظفين قانونيين مدربين. ودعت عدة منظمات تمثل المجتمع المدني السوري

الدول التي تفرض عقوبات أحادية الجانب «ببساطة، إلى تسريع وتوحيد الإجراءات» المطلوبة للحصول على إعفاءات إنسانية.^{٧٦}

ويجب أن تكون الإعفاءات الإنسانية فعالة من الناحية العملية، ويتعين على كل من الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي اتخاذ خطوات للتخفيف المؤقت لمتطلبات الامتثال التي تستغرق وقتاً طويلاً أثناء الجائحة. حيث تتطلب الضرورة الملحة لكوفيد-١٩ من كل من الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي ضمان إصدار الرخص في غضون إطار زمني سريع وترتيب الموارد الموجودة لتحقيق ذلك.

٢. الولايات المتحدة/الاتحاد الأوروبي: توفير إعفاءات مؤقتة للمنتجات ذات الاستخدام المزدوج.

يتعين على الهيئات ذات الصلة التي تشرف على أنظمة العقوبات في الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي تحديد المنتجات ذات الاستخدام المزدوج اللازمة لجهود الاستجابة لجائحة كوفيد-١٩ و/أو المنتجات ذات الاستخدام المزدوج اللازمة للتخفيف من الآثار الاقتصادية السلبية على الجمهور السوري. وينبغي إصدار إعفاءات مؤقتة لهذه المنتجات.

أكدت كل من الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي على أن السلع والإمدادات الطبية المستخدمة للأغراض الإنسانية لا تخضع لأنظمة العقوبات القائمة. غير أن العديد من البنود، ولاسيما المواد واللوازم المستخدمة في القطاع الطبي، هي منتجات ذات استخدام مزدوج تقع في منطقة رمادية ضمن أنظمة العقوبات القائمة. ولا تقع البنود والمنتجات الخاضعة لتعريف «الاستخدام المزدوج» الذي تستخدمه أنظمة العقوبات الأمريكية والأوروبية بوضوح ضمن الإعفاءات الإنسانية والطبية، كما أن المنظمات التي تسعى للحصول على رخص لهذه المنتجات يترتب عليها الكثير من الوقت والنفقات المتعلقة باستكشاف عملية معقدة ومربكة.

ويتسبب هذا الأمر بمشكلة خلال كوفيد-١٩ تحديداً حيث تكون بعض هذه المنتجات ذات أهمية حاسمة لجهود الاستجابة في سوريا.

على سبيل المثال، تتضمن اللوازم الطبية التي تم إدراجها سابقاً على أنها ذات استخدام مزدوج: أكسيد النيتروز (المستخدم في التخدير في المستشفيات، ولكن أيضاً في صنع القنابل) والأسمدة الزراعية والمبيدات الحشرية، وبعض أدوات الحفر والأنابيب ومنتجات الكلور المستخدمة في تنقية المياه والصرف الصحي (وكأسلحة كيميائية) ومعدات البناء، وأجهزة الكمبيوتر ومعدات تكنولوجيا المعلومات، ومولدات الطاقة. بل وتفيد تقارير بأن استيراد قطع الغيار لآلات غسيل الكلى يصطدم «بمتهمة من الأوامر القانونية».

ويتعين على الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي النظر في تخفيف القيود مؤقتاً على بعض المنتجات ذات الاستخدام المزدوج ذات الأهمية الخاصة لجهود الإغاثة لكوفيد-١٩. ويجب أن تكون الرخص مشروطة بمتطلبات شفافية صارمة من أجل التخفيف من المخاطر، ولكن يجب أن تصدر ضمانات مؤقتة للمنظمات غير الحكومية والمنظمات الطبية التي تم تدقيقها أمنياً بالكامل لتصدير المواد ذات الاستخدام المزدوج بموجب الإعفاءات الإنسانية دون أن تخضع للعملية المعتادة، والتي تتطلب وقتاً أكثر من اللازم في سياق كوفيد-١٩.

٣. الاتحاد الأوروبي: تعيين ممثل خاص لطلبات الاستثناءات الإنسانية.

ينبغي على الاتحاد الأوروبي تعيين نقطة اتصال واحدة للتعامل مع طلبات الاستثناءات الإنسانية بموجب العقوبات الأوروبية وذلك ببساطة من أجل تنسيق وتعجيل جهود الاستجابة لكوفيد-١٩.

بالصيغة الحالية، فإن السلطات الوطنية المختصة البالغ

عددها ٢٨ والموجودة في كل دولة من دول الاتحاد الأوروبي مسؤولة عن مراجعة الطلبات وتقييم المخاطر المحتملة والامتنال لعقوبات الاتحاد الأوروبي. وإن هذه السلطات الوطنية المختصة هي هيئات وطنية ترشحها الدول الأعضاء لإدارة عقوبات الاتحاد الأوروبي على المستوى المحلي. وهي مكلفة بتقييم طلبات الاستثناءات، والرد على الأسئلة أو الانخراط مع المتعهدين ضمن مناطقها في سياق الأنشطة الإنسانية. وتهدف السلطات الوطنية المختصة إلى توفير الوضوح لمتعهدي القطاعين العام والخاص الذين يجب أن يمثلوا لعقوبات الاتحاد الأوروبي والذين يشاركون في توفير المساعدات الإنسانية للسكان من أجل مكافحة جائحة كوفيد-١٩،^{٧٧}

وفي الوقت الحالي، تطلب كل سلطة وطنية مختصة النصح من المفوضية الأوروبية عندما يكون لديها المزيد من الأسئلة أو تحتاج إلى دعم. وفضلاً عن ذلك، يجب إجازة أي إعفاء من العقوبات الأوروبية من قبل كل من مكتب الاتحاد الأوروبي في بيروت والسلطات الأوروبية الوطنية المعنية في تجارة أي منتج تريد منظمة غير حكومية إدخاله إلى سوريا. وفي أزمة حساسة مثل كوفيد-١٩، يجب التخلص من هذه المستويات الإضافية من الاتصالات لتعزيز المعالجة السريعة لطلبات الاستثناءات الإنسانية وغيرها من الاحتياجات العاجلة.

وسيكون لإنشاء نقطة اتصال واحدة تعمل بموارد مجمعة فائدة ملحة وهي تبسيط وتسريع طلبات الاستثناءات ورخص الإعفاءات الإنسانية في جميع أنحاء الاتحاد الأوروبي، بما يضمن الاتساق وتجنب التكرار غير الضروري للعمل. ويُعدّ التعاون الوثيق بين الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي أمراً ضرورياً لتسهيل الاستجابة الفعالة للاحتياجات الملحة، كما أن إنشاء نقطة اتصال محددة مؤقتة لكوفيد-١٩ من أجل الاستثناءات الإنسانية من شأنه أن يسمح بتعاون مشترك أقوى بشأن هذه المسألة.

وخلال كوفيد-١٩، يجب أن يكون لدى نقطة الاتصال أيضاً موظفون قانونيون مدربون وعلى دراية بالعقوبات الأوروبية والإعفاءات الإنسانية، ومتاحون لتقديم المشورة للأطراف المعنية والإجابة على الأسئلة. وأشار عمال الإغاثة مع المنظمات غير الحكومية الموجودة على الأرض في سوريا إلى أن الاستفادة من الإعفاءات الإنسانية أمر مستحيل بالنسبة للعديد من المنظمات غير الحكومية ذات التمويل المنخفض التي لا تستطيع توظيف مستشار قانوني متخصص مسؤول عن تقديم طلبات الترخيص وضمان الامتنال. وبالتالي، فإن عبء العملية وتكلفتها يحذان من استخدام الإعفاءات الإنسانية في أنظمة العقوبات. وإن وجود موظفين قانونيين مدربين متاحين لمساعدة الأطراف المهتمة في الإجابة عن الأسئلة العامة المتعلقة بالامتنال سيساعد أيضاً في تشجيع استخدام الإعفاءات الإنسانية على أرض الواقع.

وقد تكون نقطة الاتصال ضرورية أيضاً في تيسير التعاون المشترك بين الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي بشأن قضايا العقوبات المتعلقة بسوريا. وبما أن العقوبات الأمريكية تُطبق على أي بنود تحتوي على ١٠٪ على الأقل من قطع أمريكية، فإن العديد من المنتجات الأوروبية تخضع أيضاً للقيود الأمريكية. وإن التعاون المشترك من نقطة اتصال مركزية خلال أزمة فيروس كوفيد-١٩ سيذهب بعيداً نحو تبسيط استخدام الإعفاءات الإنسانية في أنظمة العقوبات وبالتالي المساعدة في جهود الإغاثة العاجلة في سوريا.

٤. الولايات المتحدة/الاتحاد الأوروبي: تسهيل دفعات الحوالات إلى سوريا.

يجب على الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي صياغة استراتيجية تسهل دفع الحوالات المالية إلى المدنيين السوريين والمنظمات الإنسانية والطبية العاملة في البلد. ولضمان ألا تؤثر أنظمة العقوبات سلباً على المدنيين السوريين، ينبغي استكمال الأنظمة القائمة بتطوير نظام على غرار «مبادرة ممر أكثر أماناً» الناجحة بين المملكة

المتحدة والصومال، مع تطبيق ضمانات كافية ذات حسّ أمني.

لعبت دفعات الحوالات، التي تُفهم بشكل عام على أنها أموال أو سلع يُرسلها المهاجرون أو الشتات السوري على نطاق أوسع إلى العائلات والأصدقاء في بلدان المنشأ، دوراً متزايد الأهمية في دخل العائلة السورية في السنوات العشر الماضية.^{٧٨} وفي أجزاء كبيرة من سوريا الواقعة خارج سيطرة الحكومة، تستخدم المنظمات غير الحكومية أيضاً دفعات الحوالات لتدفع للموردين وللتكاليف التشغيلية.^{٧٩} ووفقاً للبنك الدولي، تتدفق حوالات بقيمة ١,٦ مليار دولار إلى سوريا كل عام، مما يشكل حوالي ١٥ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي الاسمي، وهي نسبة أعلى بكثير من المتوسط العالمي. ويمكن أن تكون القيمة الحقيقية للحوالات أكبر بكثير، لأن البيانات المتاحة لا تشمل الأموال المرسلة إلى سوريا من خلال قنوات غير رسمية.^{٨٠}

ومع ذلك، غالباً ما يكون الشتات السوري غير قادر على إرسال حوالات إلى الوطن بسبب القيود المصرفية التعجيزية، والعقوبات، وما يترتب على ذلك من عدم رغبة البنوك في تحمل المخاطر المرتبطة بتحويل الأموال إلى أماكن «عالية المخاطر».^{٨١} ونتيجة لذلك، أصبح وكلاء تحويل الأموال أرخص وأيسر وسيلة للسوريين لتلقي الحوالات المالية، بحيث يلعبون دوراً رائداً في تحويل الأموال خارج نطاق سيطرة الحكومة وأنظمة العقوبات على حدٍ سواء.^{٨٢}

وتستثني لوائح العقوبات الأمريكية المفروضة على سوريا من الناحية التقنية الحوالات الشخصية غير التجارية من سوريا أو إليها.^{٨٣} وعلاوة على ذلك، يُصرّح للأفراد الأمريكيين والبنوك الأمريكية وشركات تحويل الأموال المسجلة في الولايات المتحدة بمعالجة المعاملات من وإلى سوريا، أو المعاملات لصالح أو نيابة عن فرد مقيم عادة في سوريا شريطة أن يتضمن التحويل حوالة شخصية لأغراض غير تجارية.^{٨٤}

ولكن بموجب لوائح العقوبات السورية، لا تتضمن الحوالات الشخصية تبرعات خيرية بالأموال لصالح كيان ما، أو حوالات أموال لاستخدامها في دعم أو تشغيل شركة، بما في ذلك الأعمال التجارية المملوكة للعائلة.^{٨٥} أكثر من ذلك، وعلى الرغم من إعفاء بعض الحوالات الشخصية لأغراض غير تجارية بموجب الرخص العامة للوائح العقوبات السورية، إلا أنه على أرض الواقع، فإن البنوك غير مستعدة عموماً لتحويل هذه الدفعات إلى سوريا. ويؤثر هذا تأثيراً سلبياً وشديداً على كل من الأفراد السوريين والمنظمات غير الحكومية المحلية، وكثير منها في وضع يمكنها من تقديم الإغاثة الإنسانية والطبية الملحة خلال جائحة كوفيد-١٩. وفي إطار أنظمة العقوبات الحالية، لجأت المنظمات غير الحكومية إلى حلول بديلة لدفع أجور الموظفين وشراء الإمدادات، مثل حمل أكياس نقدية عبر الحدود، على الرغم من المخاطر الأمنية الكبيرة المترتبة على القيام بذلك.^{٨٦} وبدأت بعض الجماعات في استخدام



بائع متجول في دمشق ٢٠١٩، المصدر، عدسة شاب دمشقي

الحكومية وعمّال الإغاثة أيضاً.

٥. المجتمع الدولي: التفاوض بشأن آلية إغاثة على غرار القناة الإنسانية السويسرية الإيرانية.

لمواجهة أي آثار سلبية لأنظمة العقوبات على الإغاثة الإنسانية والطبية في سوريا، ينبغي على المجتمع الدولي التفاوض على تطوير وتنفيذ آلية إغاثة على غرار القناة السويسرية الإيرانية.

إذا ظل كوفيد-١٩ يمثل مشكلة على المدى المتوسط والطويل، وهو أمر محتمل، يتعيّن على المجتمع الدولي تطوير وتنفيذ آلية لسوريا على غرار القناة التجارية الإنسانية بين سويسرا وإيران التي تم إطلاقها مؤخراً. وعلى الرغم من وجود إعفاءات إنسانية مماثلة في العقوبات الأمريكية على إيران، إلا أن إجراءات الامتثال المرهقة ردعت البنوك الأجنبية إلى حدٍ كبير عن القيام بأي عمل مع طهران. وتم إنشاء الآلية، المعروفة رسمياً باسم «ترتيب التجارة الإنسانية السويسري» (SHTA)، لتشجيع توفير المساعدات الإنسانية والإمدادات الطبية والضروريات الأساسية دون خطر انتهاك العقوبات الأمريكية. وقد نجحت هذه الآلية في اجتذاب عشرات الشركات في القطاعات الطبية والمستحضرات الصيدلانية والغذائية.

وينبغي إنشاء آلية مماثلة للاستجابة لزيادة الطلب على المساعدات الإنسانية والإغاثة الطبية الملحة في سوريا خلال الجائحة. ولكن ينبغي أن يخضع إنشاء هذه القناة لمتطلبات صارمة تلزم الحكومة السورية بالسماح لمنظمة الصحة العالمية بالوصول الكامل ودون عوائق إلى البيانات والمعلومات ذات الصلة بشأن التفشّي والموافقة على مراقبة الآلية من خلال آلية مراقبة مستقلة لضمان الشفافية الكاملة فيما يتعلق باستخدامها.

وفي حين يمكن أن تكون القناة السويسرية الإيرانية نموذجاً مفيداً لسوريا، إلا أنه ينبغي إجراء بعض التعديلات لتحسين

مكاتب الحوالة، والتي تمثل أيضاً مخاطر كبيرة. وفي شمال غرب إدلب، على سبيل المثال، حاولت هيئة تحرير الشام السيطرة على مكاتب الحوالة المحلية.^{٨٧}

خلال جائحة كوفيد-١٩ والوضع الاقتصادي المضطرب في سوريا، تُعتبر دفعات الحوالات شريان حياة حيوي لنسبة كبيرة من المجتمع السوري ليتمكنوا من شراء السلع الأساسية. وينبغي على الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي صياغة استراتيجية تبسّط وتسهّل الحوالات المالية الشخصية إلى السوريين.^{٨٨} وإن «مبادرة ممر أكثر أماناً بين المملكة المتحدة والصومال»، التي أطلقت في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥، تمثّل سابقة قوية لفتح قنوات مالية مع توفير ضمانات كافية لتجنب تحويل الأموال بطريقة غير مباشرة إلى داعش وجماعات إرهابية أخرى.^{٨٩} على سبيل المثال، يمكن أن تساعد القيود الصارمة على المبلغ المالي الذي يمكن إرساله من خلال هذه القناة والقيود على عدد المعاملات لكل فرد شهرياً في ضمان تتبّع جميع الأموال المحولة عبر القناة ومعرفة وجهتها عن كثب.

وكما أشار أحد الخبراء الاقتصاديين السوريين، فإن الحوالات مهمة للغاية للأشخاص الذين يتلقّون دولارات خلال النقص الحالي في العملات الأجنبية في سوريا. وعلاوة على ذلك، وفقاً للخبير نفسه، تزداد أهمية الحوالات المالية مع بدء حصول السوريين المسجلين كلاجئين في الاتحاد الأوروبي على عمل بأجر، مما يعني أن قدرة الشتات السوري على إرسال الحوالات إلى الوطن في تزايد. وفي حين أن حالات الإغلاق بسبب كوفيد-١٩ كان لها تأثير على فرص التشغيل، فمن المحتمل أن تزداد إمكانية إرسال الحوالات في الأشهر المقبلة مع إعادة فتح الاقتصادات. وبالتالي، فإن التركيز المستهدف على تسهيل دفعات الحوالات من خارج البلد سيكون له فائدة ملموسة لنسبة كبيرة من السوريين، مما يساعد على تحسين قوتهم المالية وقدرتهم على تحمل كلفة السلع الأساسية. ويُعدّ تيسير دفعات الحوالات استراتيجية مفيدة في تجنّب المخاطر التي يتعرّض لها موظفو المنظمات غير

٦. المجتمع الدولي: إعادة فتح معبر اليعربية الحدودي على وجه السرعة.

إعادة فتح معبر اليعربية الحدودي في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة وإعادة فتحه على وجه السرعة، وضمان تجديد الآليات الحالية عبر الحدود في اجتماع مجلس الأمن الدولي المقرر في ١٠ تموز/يوليو.

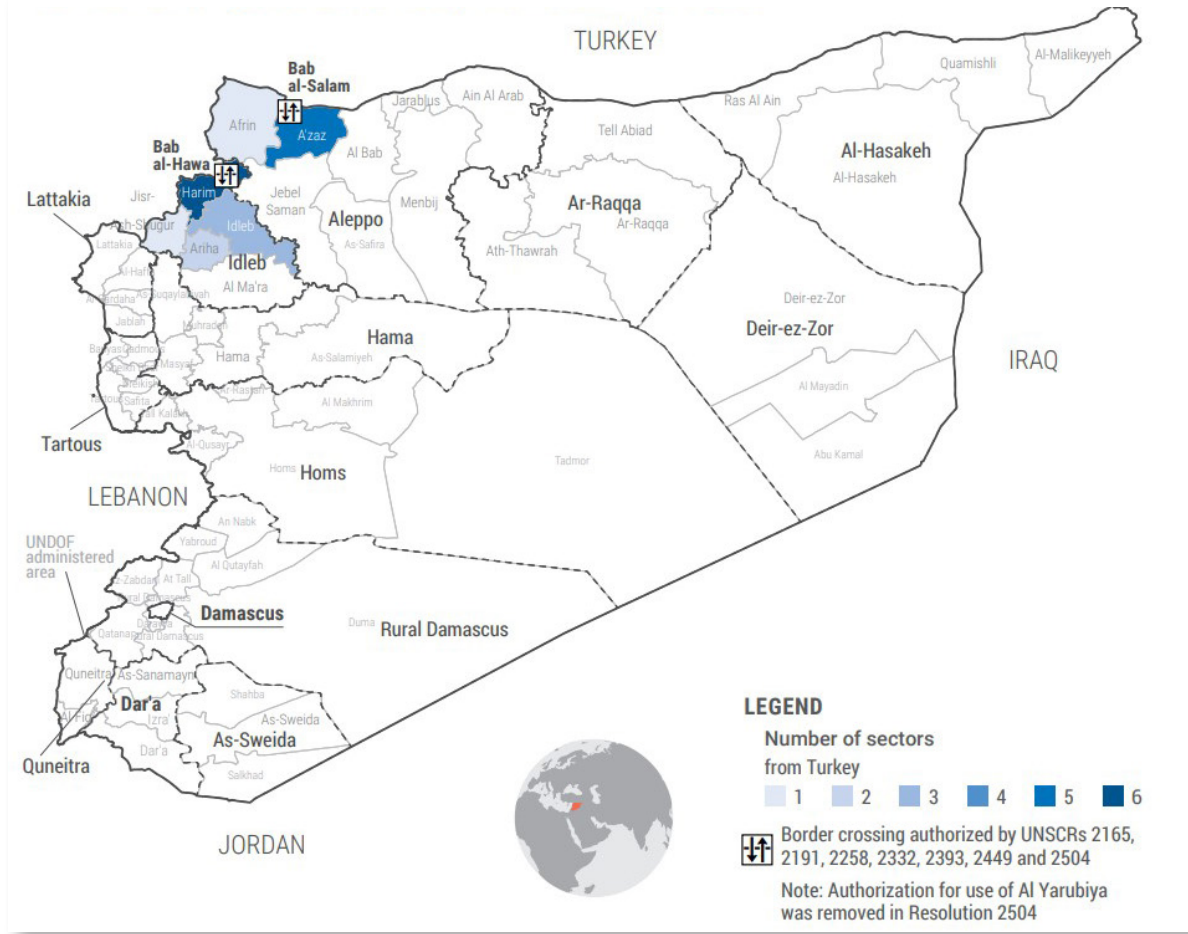
في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٩، عرقلت روسيا والصين مشروع قرار ينص على تهديد قرار مجلس الأمن رقم ٢١٦٥ الذي يسمح للأمم المتحدة بتوصيل المساعدات عبر

الحدود. وبعد نقاشات مكثفة، اتفقت روسيا والصين على تمديد العمل بالقرار لتقديم المساعدات عبر الحدود في ١٠ كانون الثاني/يناير، ٢٠٢٠، ولكن لمدة ستة أشهر فقط ومن خلال معبرين حدوديين بدلاً من المعابر الأربعة السابقة. وكانت المعابر الحدودية الأربعة لسوريا مع تركيا والأردن والعراق، التي تم اعتمادها لأول مرة في عام ٢٠١٤ بموجب قرار مجلس الأمن رقم ٢١٦٥، قد وفّرت مساعدات أساسية لحوالي ٤٠٪ من السكان السوريين.^{٩٠} حيث تم تبني القرار رقم ٢١٦٥ رداً على رفض الحكومة السورية المستمر منح الأمم المتحدة ووكالات الإغاثة الأخرى الإذن لتزويد المناطق التي لا تخضع لسيطرة الحكومة بالمساعدات الإنسانية.^{٩١}

وأدى إخفاق مجلس الأمن في تجديد فتح معبر اليعربية الحدودي بين العراق وشمال شرق سوريا إلى حرمان الأمم المتحدة من تفويض قانوني صريح لخدمة المنطقة. وكان للإلغاء المفاجئ لهذا التفويض القانوني آثار حرجية على الاستجابة الإنسانية في المنطقة، حيث منع الأمم المتحدة من الاستمرار في تقديم معدات طبية متخصصة وأجبرها على تعليق التمويل للعديد من شركائها من المنظمات غير الحكومية، الذين يجب أن يعتمدوا الآن على «وسائل بديلة، وغير كافية بتاتاً، ويسهل استغلالها» لإيصال المساعدات، مثل القوافل البرية من دمشق.^{٩٢} ونتيجة لذلك، تم قطع المساعدات الخارجية عن شمال شرق سوريا، بما في ذلك شحنات الأمم المتحدة التي كانت تصل من العراق.^{٩٣}

وقد باءت الجهود التي بذلتها الأمم المتحدة لتحديد طرق بديلة لسد الفجوة بالفشل حتى الآن.^{٩٤} وفي ١٠ أيار/مايو، تمكنت منظمة الصحة العالمية من تسليم شحنة من ٣٠ طناً من الإمدادات الطبية إلى القامشلي عن طريق البر، وهو أول تسليم برّي لإمدادات منظمة الصحة العالمية إلى الشمال الشرقي خلال عامين. وفي الوقت الحاضر، لا تصل الإمدادات الطبية التي يتم نقلها عبر خط النزاع إلى شمال شرق سوريا سوى إلى ٣١ في المائة من المرافق التي كانت تعتمد في السابق على معبر البعربية الحدودي للحصول

عدد القطاعات المستفيدة حسب المناطق في أيار/ مايو، ٢٠٢٠.



عمليات الأمم المتحدة عبر الحدود من تركيا إلى سوريا. عبر المعابر المتبقية بعد القرار 2504. المصدر: unocha.org. في 2 حزيران/يونيو، 2020.

الحدودي في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٩. وينبغي تذكير روسيا بأنها سبق أن وافقت على هذا المعبر الحدودي في عدة مناسبات منذ عام ٢٠١٤. وينبغي تذكير روسيا والصين أيضاً أنهما عندما أجبرتا على تخفيض نقاط المساعدات عبر الحدود من أربعة معابر إلى معبرين، كانت حجتهما بأن على الأمم المتحدة أن تُشرك النظام لتسهيل نقل المساعدات عبر خط النزاع من دمشق إلى المدنيين. ومنذ ذلك الحين، قامت الأمم المتحدة بالمشاركة في تسهيل النقل، وقد استغرقت العملية عدة شهور للحصول على موافقة النظام على تقديم المساعدات الطبية إلى البؤر الساخنة لحالات الإصابة بكوفيد-١٩.^{٩٧} وإن هذا التأخير الطويل للحصول على موافقة النظام هو أمر غير مقبول خلال أزمة كوفيد-١٩.

على هذه الإمدادات.^{٩٥} وإن هناك حاجة إلى أكبر قدر من إمكانية الوصول عبر الحدود وعبر خط النزاع للحفاظ على المساعدات الإنسانية، بل ويفضل زيادتها، إلى شمال شرق سوريا. وتم تحديد العديد من الخيارات عبر الحدود في تقرير الأمين العام للأمم المتحدة حول بدائل لمعبر اليعربية، الذي صدر في شباط/فبراير، لكن التقرير يشدد على محدّدات الطرق البديلة مقارنة مع اليعربية.^{٩٦}

وستعتمد إعادة فتح معبر اليعربية الحدودي مرة أخرى على نحو عاجل في تموز/يوليو في المقام الأول على تأمين الدعم الروسي والصيني من أجل الحيلولة دون استخدام حق النقض (الفيتو) الذي عرقل تجديد معبر اليعربية

وينبغي استكمال الموافقة على قرار وقف إطلاق النار على مستوى العالم بقرار يقضي بمضاعفة الجهود المنسقة لمكافحة الإرهاب. وحذر المبعوث الخاص لسوريا غير بيدرسون مؤخراً من أن الجماعات الإرهابية تسعى إلى

الاستفادة من الوضع الحالي، وحثّ مجلس الأمن الدولي على إيلاء اهتمام وثيق لهذه الهجمات، وأعرب عن دعمه للدعوات إلى بذل جهود فعالة وتعاونية وهادفة لمكافحة الإرهاب.^{١٠٥}

٨. الحكومة السورية: الإفراج عن المعتقلين السياسيين والسماح بإمكانية الوصول إلى السجون.

يتعيّن على الحكومة السورية الإفراج عن عدد من المعتقلين، ولاسيما السجناء السياسيين، على وجه السرعة، والسماح للعاملين في المجال الإنساني والفِرَق الطبية بالوصول إلى السجون دون عوائق.

في آذار/مارس ٢٠٢٠، دعت مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان ميشيل باشليه الحكومات إلى الحدّ من عدد الأشخاص المحتجزين من أجل حماية صحة وسلامة الأشخاص المحتجزين في المعتقلات وغيرها من المرافق المغلقة، واحتواء انتشار جائحة كوفيد-١٩.^{١٠٦} وفي إشارة منها إلى قواعد الأمم المتحدة النموذجية الدنيا لمعاملة السجناء (المعروفة أيضاً باسم «قواعد نيسلون مانديلا»)، حثت المفوضة السامية الحكومات على الإفراج عن السجناء المعرضين بشكل خاص لخطر الإصابة بكوفيد-١٩، بما في ذلك المعتقلين الأكبر سناً والمرضى والجنّة ذوي المخاطر المنخفضة.^{١٠٧} وعلى غرار ذلك، دعت منظمة العفو الدولية ومنظمات حقوق الإنسان الأخرى إلى الإفراج الفوري وغير المشروط عن جميع السجناء السياسيين.^{١٠٨} ويوجد في سوريا عدد كبير من الأشخاص المحتجزين تعسفاً بسبب مشاركتهم في احتجاجات سلمية أو بسبب التعبير عن رأي سياسي مخالف.^{١٠٩}

وإن عشرات الآلاف من الأشخاص المحتجزين حالياً في المعتقلات الحكومية السورية، بحسب التقديرات، معرضون بشدة لخطر الإصابة بكوفيد-١٩ ونقله لغيرهم بسبب الظروف المروّعة في المعتقلات، بما في ذلك الاكتظاظ الشديد وسوء خدمات النظافة أو الصرف الصحي أو عدم توفرها.^{١١٠}

ويوجد لدى الحكومة السورية تاريخ من حرمان المعتقلين من الرعاية الطبية الكافية، ولوازم الصرف الصحي، والتهوية، والمساحة، ورفض السماح للمنظمات الإنسانية والعاملين في المجال الطبي بالوصول إلى مرافق الاعتقال.^{١١١}

وعلى الرغم من الدعوات للإفراج عن السجناء السياسيين، والأشخاص الذين تزيد أعمارهم عن ٦٠ عاماً من المحتجزين على ذمة التحقيق، والمعتقلين الآخرين المعرضين للخطر - وهي سياسة اعتمدها عدد من الدول على مستوى العالم - إلا أن الحكومة السورية لم تفرج عن أي من المعتقلين المعرضين للخطر. وبدلاً من ذلك، قامت بعدد إضافي من الاعتقالات التعسفية، مما زاد من عدد المعتقلين حتى بعد أن أصدرت مرسوم عفو عام جديد في آذار/مارس ٢٠٢٠،^{١١٢} ويجب على الحكومة السورية الإفراج العاجل عن جميع السجناء المعرضين للخطر والسجناء السياسيين، والسماح للفِرَق الإنسانية والطبية بالوصول إلى جميع السجون ومرافق الاعتقال.

٩. قوات سوريا الديمقراطية (قسد)/حكومة إقليم كردستان: السماح بالوصول الطبي والإنساني إلى السجون التي تديرها قوات سوريا الديمقراطية.

يجب على السلطات الكردية في شمال شرق سوريا السماح للمنظمات الإنسانية والطبية بالوصول إلى السجون التي تديرها قوات سوريا الديمقراطية (قسد) من أجل تفقّد أحوالها وظروفها، وتوفير البيانات والمعلومات ذات الصلة لمنظمة الصحة العالمية دون إعاقة أو تأخير، والإفراج الفوري عن جميع السجناء السياسيين.

توجد تسعة سجون في المناطق الخاضعة لسيطرة قوات سوريا الديمقراطية، ومعظمها يُحتجز فيه متهمون بأنهم أعضاء أو متعاطفون مع تنظيم داعش. ويُحظر على المنظمات الدولية زيارة السجون التي تديرها قوات سوريا الديمقراطية وتفقّد أحوالها وظروفها، وهناك خوف شديد من انتشار فيروس كورونا بسبب الاكتظاظ الشديد، ونقص



رسم جداري في حمص ٢٠١٦، المصدر، عدسة شاب حمصي.

على الأدلة وتحليل المخاطر بدقة عالية لتعكس الانتشار الدقيق لكوفيد-١٩ وكيفية انتقاله عبر سوريا. ولكن ليس بوسع منظمة الصحة العالمية تنفيذ هذه الخطوات بشكل فعال إلا إذا كان لديها وصول إلى بيانات ومعلومات دقيقة وفي الوقت المناسب. ويجب على الحكومة السورية السماح لمنظمة الصحة العالمية ومنظمات الإغاثة الطبية بالعمل بشفافية وبتنفيذ آليات المراقبة لقياس الجائحة والاستجابة لها دون إعاقة سياسية أو بيروقراطية.

وإن الافتقار إلى الشفافية في الاستجابة الحالية من قبل الحكومة السورية سيمنع الاستجابات الفعالة لكوفيد-١٩ وسيكون له تداعيات خطيرة. وكان لدى الحكومة السورية استجابة مماثلة لدى عودة ظهور شلل الأطفال في شمال شرق سوريا عام ٢٠١٣. حيث نفت وزارة الصحة السورية في دمشق وجود وانتشار الأمراض المعدية وأفادت تقارير بأنها قيّدت وصول المساعدات والإمدادات إلى الجهات الإنسانية العاملة في المناطق المتضررة.^{١١٥} وأدى الفشل في الاستجابة بصدق وشفافية وكفاءة إلى ٧٤ حالة إصابة مؤكدة بالمرض في جميع أنحاء سوريا بحلول عام ٢٠١٧، عندما كان هذا المرض على وشك أن يُستأصل في جميع أنحاء العالم. وإن الحكومة السورية مدعوة إلى منح منظمة الصحة العالمية حق الوصول الكامل ودون عوائق إلى البيانات والمعلومات ذات الصلة لتسهيل الجهود الوقائية لتجنب تكرار الأخطاء نفسها في مقاربتها تجاه أزمة كوفيد-١٩.

الرعاية الطبية، وظروف المعيشة غير الصحية.

ويجب على السلطات المسؤولة عن إدارة السجون في المنطقة الخاضعة لسيطرة قوات سوريا الديمقراطية السماح بشكل عاجل للمنظمات الطبية والإنسانية بالوصول لتفقد الظروف، وتوفير الرعاية الطبية، وتنفيذ تدابير لمنع انتشار كوفيد-١٩. ويجب أن تتعاون قوات سوريا الديمقراطية كذلك مع منظمة الصحة العالمية في توفير جميع البيانات والمعلومات ذات الصلة لضمان قدرتها على تتبّع ومكافحة انتشار الفيروس بشكل فعال.

وأخيراً، يجب على قوات سوريا الديمقراطية الإفراج الفوري وغير المشروط عن جميع سجناء الرأي أو السجناء السياسيين.^{١١٣} وفي حين أن غالبية المعتقلين الذين تحتجزهم قوات سوريا الديمقراطية هم من المقاتلين السابقين ممن يُزعم انتمائهم إلى داعش وعائلاتهم، تعتقد الجماعات الحقوقية أن قوات سوريا الديمقراطية تحتجز عشرات المعارضين والخصوم السياسيين.^{١١٤} ومن الأهمية بمكان أن تفرج قوات سوريا الديمقراطية على الفور عن جميع السجناء السياسيين للتخفيف من مخاطر انتقال كوفيد-١٩ داخل المعتقلات المزدحمة وضمان سلامة جميع المعتقلين.

١٠. الحكومة السورية: مشاركة بيانات كوفيد-١٩ مع منظمة الصحة العالمية ومنظمات الإغاثة الطبية ذات الصلة.

ينبغي على الحكومة السورية أن تمنح منظمة الصحة العالمية وصولاً كاملاً ودون عوائق إلى البيانات والمعلومات المتعلقة بكوفيد-١٩ في سوريا، وينبغي أن تتخذ إجراءً فورياً لضمان عدم وجود مزيد من حالات التأخير الإداري بين الأطراف فيما يتعلق بالإبلاغ عن كوفيد-١٩ وفحص الحالات المصابة بالفيروس.

وفي سياق كوفيد-١٩، هناك حاجة ملحة للبيانات القائمة

ولم تقم الحكومة السورية أيضاً بجمع عينات كوفيد-١٩ من شمال شرق سوريا لفحصها. كما أثارت القيود التي فرضتها حكومة إقليم كردستان انتقادات؛ حيث أفاد عمال الإغاثة ووكالات الأمم المتحدة بأن هذه القيود (بما في ذلك منع الوكالات الإغاثية من شراء الإمدادات الطبية في إقليم كردستان العراق الموجهة للتصدير إلى شمال شرق سوريا لمنع انتشار كوفيد-١٩ ولعلاجه، والافتقار العام للوضوح فيما يتعلق بعمليات النقل عبر الحدود)، تعوق الاستجابة لكوفيد-١٩ وتمنع الجهود في شمال شرق سوريا.^{١٢٢} ويجب على دمشق أن تلغي على وجه السرعة القيود التي تفرضها على وصول المساعدات إلى المناطق التي يسيطر عليها الأكراد في شمال شرق سوريا والسماح بوصول الإمدادات والكوادر الطبية إلى تلك المناطق. وإن عدم قيام الحكومة بذلك حتى الآن هو مؤشر آخر على أن موقفها من العقوبات لا يتمتع بالمصداقية ودعواتها إلى تعليق العقوبات لم تصدر بحسن نية.

١١. تركيا: ضمان الحصول على مياه صالحة للشرب في المناطق المحتلة دون عوائق.

لاحتواء ومكافحة انتشار كوفيد-١٩ بشكل فعال، يجب أن يحصل السكان في المناطق التي تحتلها تركيا على وصول مستمر ودون عوائق إلى المياه الصالحة للشرب.

كان الحصول على المياه الصالحة للشرب مصدر قلق طويل الأمد خلال النزاع السوري. ومع ذلك، وبالنظر إلى الأهمية البالغة للممارسات المتكررة لغسل اليدين والنظافة الشخصية في منع انتشار كوفيد-١٩، فإن الحصول على المياه أمر لا غنى عنه.

تُعتبر محطة مياه العلوك مصدر المياه الرئيسي لحوالي ٥٠٠,٠٠٠ شخص في الحسكة، حيث تُوفّر المياه لمخيمات الهول وواشوكاني والعريشة، بالإضافة إلى قضاء تل تمر. ولكن في إطار الاحتلال التركي لمناطق في شمال الحسكة

كما ينبغي اتخاذ خطوات لتسهيل التعاون المشترك بين السلطات في جميع مناطق سوريا. وفي الوقت الحالي، تُجري السلطات السورية فحوص فيروس كورونا في المختبر المركزي في دمشق فقط، مما أجبر الشمال الشرقي الذي يديره الأكراد على إرسال عيناته بالطائرة إلى العاصمة.^{١٢٦} ومن شأن هذه العملية المرهقة والتي تستغرق وقتاً طويلاً أن تجعل من الصعب تتبّع حالات العدوى وكبح انتشار الفيروس. على سبيل المثال، تم إبلاغ المسؤولين الأكراد فقط بأن حالة الوفاة التي وقعت في منطقتهم كانت بسبب كوفيد-١٩ بعد أسبوعين من الواقعة، حيث لم تفلح كل من حكومة دمشق ومنظمة الصحة العالمية في الإعلان رسمياً عن الوفاة بسبب كوفيد-١٩ أو إبلاغ السلطات المحلية بذلك.^{١٢٧} وجاءت نتيجة فحص الحالة إيجابية، التي تم اكتشافها عندما تم إدخال رجل يبلغ من العمر ٥٣ عاماً من مدينة الحسكة إلى المستشفى في ٢٧ آذار/مارس، على الرغم من عدم وجود تاريخ سفر أو مخالطة لحالات أخرى مؤكدة، مما يشير إلى انتشار وشيك للفيروس في هذه المنطقة وإمكانية نقله.^{١٢٨} وبالفعل، في الوقت الذي تم فيه إبلاغ السلطات الكردية، جاءت نتيجة فحص أقارب ذلك الرجل إيجابية، مما يشير إلى انتقال الفيروس في المجتمع.^{١٢٩} وتُعدّ الاتصالات السريعة بين الجهات الفاعلة ذات الصلة في سوريا فيما يتعلق بفحص الحالات الإيجابية والإبلاغ عنها وتأكيداً أمراً ضرورياً في الاستجابة لكوفيد-١٩ من أجل التنفيذ الفوري للحجر الصحي وتتبع نقاط المخالطة واحتواء انتشار الفيروس.

ووفقاً لمنظمة هيومن رايتس ووتش، فقد ذكر عمال الإغاثة أيضاً أن العقبات البيروقراطية في دمشق تمنع وكالات الإغاثة من نقل الإمدادات إلى المناطق غير الخاضعة لسيطرة الحكومة في البلد.^{١٣٠} ورفضت دمشق إلغاء القيود التي تفرضها على وصول المساعدات إلى المناطق التي يسيطر عليها الأكراد في شمال شرق سوريا، ولا تسمح بوصول الإمدادات والكوادر الطبية إلى تلك المناطق.^{١٣١}

الضروري إلى منظمة الصحة العالمية من أجل الاستجابة لكوفيد-١٩ في سوريا، ولكن ينبغي أن يقترن ذلك بشروط وآليات مراقبة صارمة لضمان التوزيع العادل لمساعدات منظمة الصحة العالمية ومواردها.

تعمل منظمة الصحة العالمية حالياً على تزويد وزارة الصحة السورية بمعدات طبية ومخبرية، ومجموعات أدوات الفحص، ومعدات واقية، وورش عمل تدريبية، وهي بصدد إنشاء مختبرات فحص في محافظات حلب وحمص واللاذقية.^{١٣٧} حيث قامت منظمة الصحة العالمية حتى الآن بنقل ٢٠ طناً من الإمدادات جواً من دمشق، بما في ذلك أجهزة التنفس الاصطناعي ومعدات واقية، والتي تم إرسال معظمها إلى مستشفى في أحد الجيوب التي تسيطر عليها الحكومة في مدينة القامشلي في الشمال الشرقي.^{١٣٨} وعلاوة على ذلك، وبالتشاور مع سلطات إدلب، وضعت منظمة الصحة العالمية خطة بقيمة ٣٠ مليون دولار لإنشاء ٢٨ وحدة عزل وإعداد ثلاثة مرافق جديدة لمرضى فيروس كورونا في المنطقة.

ولا يزال هناك نقص كبير في معدات الحماية الشخصية والمواد الطبية الأخرى في جميع أنحاء البلد.^{١٣٩} وعلى الرغم من توزيع بعض المعدات من قبل الجهات المانحة، وخاصة منظمة الصحة العالمية، لا يزال هناك نقص خطير في المعدات بما في ذلك الأقنعة وأجهزة التنفس الاصطناعي وأسرة العناية المركزة. وينبغي على المجتمع الدولي أن يتعهد بتقديم الدعم المادي والمالي الضروري لمنظمة الصحة العالمية لضمان جاهزيتها لتوزيع معدات الحماية الشخصية وغيرها من المعدات الطبية ذات الصلة على المستشفيات والمرافق الطبية في سوريا ولبناء قدرات المنظمة في المناطق المعرضة للخطر.

وتوجد حاجة ماسة إلى الدعم المادي والمالي من الجهات المانحة الدولية لبناء قدرات محدودة في مجال المختبرات وتحري حالات الإصابة في سوريا. حيث توجد فجوة تمويل

تعرضت الإمدادات اللازمة لضمان تدفق مياه محطة العلوك للانقطاع بشكل متكرر.^{١٤٠} ووفقاً لمسؤولي مديرية مياه الحسكة، فقد منعت الدولة التركية موظفي محطة العلوك من الوصول إليها لمدة ١٠ أيام في أواخر نيسان/أبريل ومطلع أيار/مايو ٢٠٢٠، مما أدى إلى توقف ضخ المياه للمرة السادسة إلى الحسكة في الأسابيع الأخيرة.^{١٤١} وأفادت تقارير باستئناف الضخ بأقل من طاقته الكاملة، حيث تم تشغيل اثنتين فقط من المضخات الخمس في المحطة حالياً.^{١٤٢}

وإن الحصول على المياه النظيفة ليس مجرد حق أساسي من حقوق الإنسان وإنما لا غنى عنه في مكافحة انتشار كوفيد-١٩. وإن قيام تركيا بوقف ضخ المياه خلال جائحة كوفيد-١٩ من شأنه أن يعرض الأطفال والعائلات في المناطق التي تحتلها تركيا لخطر غير مقبول، ويُعيق قدرة الوكالات الإنسانية والطبية على حماية المجتمعات الضعيفة من الفيروس.^{١٤٣}

وينبغي على المجتمع الدولي الرد بالضغط على الحكومة التركية للسماح بتوفير المياه دون انقطاع في المناطق الخاضعة لاحتلالها. ويجب على المجتمع الدولي ضمان ضخ المياه دون انقطاع للمدنيين السوريين من خلال مراقبة الاحتلال التركي في سوريا عن كثب. حيث سيكون لذلك تأثير مباشر على صحة المدنيين السوريين ومنع نقل كوفيد-١٩ أكثر من رفع العقوبات.

١٢. المجتمع الدولي: دعم جهود الإغاثة التي تبذلها منظمة الصحة العالمية لمواجهة كوفيد-١٩ في سوريا، مع شروط ومراقبة صارمة.

في خضمّ النقص العالمي في الإمدادات الطبية التي توجد حاجة ماسة إليها، تعمل منظمة الصحة العالمية على جمع الموارد لسوريا، التي أعلنتها منطقة ذات أولوية. وينبغي أن يتعهد المجتمع الدولي بتقديم الدعم المادي والمالي

وشروط المراقبة الصارمة جزءاً لا يتجزأ من عمليات منظمة الصحة العالمية في سوريا ومن الدعم المالي والمادي الذي يتعهد به المانحون الدوليون.

ويجب على المجتمع الدولي كذلك اتخاذ خطوات للتأكد من أن جهود المراقبة التي يتم تنفيذها بالفعل من قبل مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية التابع للأمم المتحدة ومنظمة الصحة العالمية في سوريا لرصد حالات الإصابة بكوفيد-١٩ والحد من الانتشار المحتمل للفيروس لا تخضع لإساءة الاستخدام. وتقوم المنظمات غير الحكومية الدولية والمحلية بالتنسيق مع السلطات الصحية السورية على المستويين المحلي والإقليمي لتجهيز المرافق وضمان الإمدادات للطواقم الطبية الذين يستجيبون لتفشي محتمل. ويجب وضع بروتوكولات صارمة ومراقبتها عن كثب لضمان عدم وصول الأجهزة الأمنية والعسكرية والاستخباراتية للدولة السورية إلى بيانات ومعلومات المراقبة المعدة لأغراض الصحة العامة أو عدم استخدامها. وقد تم التأكيد على هذه النقطة في تقرير صدر مؤخراً عن اللجنة الدولية للصليب الأحمر، حذر من أن المرافق الطبية والمستشفيات عرضة بشكل خاص لهجمات الكيماوية أو مغلقة.^{١٣١} ويجب إعطاء الأولوية لحماية المعلومات الدالة على الهوية الشخصية للمدنيين السوريين التي تجمعها وكالات الأمم المتحدة مثل مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية ومنظمة الصحة العالمية.

ويُلقي تقويض الحكومة السورية المتكرر لجهود منظمة الصحة العالمية بظلال كبيرة من الشك على مصداقية ادعاءات الحكومة فيما يتعلق بتأثير العقوبات على الجهود المبذولة لمكافحة كوفيد-١٩. وإن استمرار استخدامها للمساعدات الطبية والإنسانية كسلاح وعدم تعاونها مع منظمة الصحة العالمية يقوّض مزاعمها بأن العقوبات الاقتصادية هي العقبة الرئيسية أمام توفير الاستجابة المناسبة وجهود الإغاثة للشعب السوري.

كبيرة مستمرة للاستجابة الإنسانية في سوريا: وقد أفاد مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية التابع للأمم المتحدة سابقاً أنه في عام ٢٠١٩ حصل على ٢,١٣ مليار دولار فقط من أصل ٣,٢٩ مليار دولار مطلوبة، مما يؤثر على جميع القطاعات، خاصة المياه والصرف الصحي والنظافة العامة (تم استلام ٣٤,٥٪ من التمويل المطلوب)، والمأوى والسلع غير الغذائية (١٤,٩٪)، والصحة (٣٨,٦٪) والتغذية (٧٣,٦٪).^{١٣٠} وفي سياق كوفيد-١٩، فإن قدرات الفحص في سوريا غير مثبتة بشكل كافٍ حتى الآن لجمع الأدلة الوبائية في جميع أنحاء البلد، وقد حدّدت الأمم المتحدة الحاجة إلى تعزيز الجهود في هذا المجال. وتحتاج منظمة الصحة العالمية إلى مزيد من الدعم لجهود الوقاية من العدوى ومكافحتها، بدءاً من الإبلاغ عن المخاطر وإشراك المجتمع المحلي وصولاً إلى مراكز العزل.^{١٣١} وينبغي على المجتمع الدولي والجهات المانحة ذات الصلة الاستجابة لطلبات منظمة الصحة العالمية للحصول على الدعم المالي للبلدان الأكثر عرضة للخطر بشكل خاص مثل سوريا.

ولكن من أجل التخفيف من المخاطر، يجب أن تكون للموارد التي يتم جمعها لمنظمة الصحة العالمية بعض الشروط لضمان الشفافية في استخدامها وتوزيعها. وإن الأساس للمساعدة المشروطة للحكومة السورية واضح. حيث أرجأت الحكومة السورية وعرقلت طلبات منظمة الصحة العالمية للحصول على إذن لبناء قدراتها في الشمال الشرقي، حيث لا يعمل سوى ٢٦ من أصل ٢٧٩ مركزاً للصحة العامة لعدد سكان يبلغ أربعة ملايين نسمة.^{١٣٢} وعلاوة على ذلك، فقد قامت الحكومة باستخدام توزيع المساعدات كسلاح عن طريق السماح لشحنات منظمة الصحة العالمية بالمرور فقط عندما يتم إرسال الإمدادات إلى «الموالين للحكومة».^{١٣٣} كما أخّرت الحكومة السورية تسليم آلات الفحص إلى السلطات المحلية ومنعت منظمة الصحة العالمية من إنشاء مختبر لفحص كوفيد-١٩،^{١٣٤} وتتوافق إجراءات الحكومة خلال كوفيد-١٩ مع تاريخها في استخدام المساعدات الإنسانية كسلاح وتحويلها عن مسارها طوال النزاع الحالي.^{١٣٥} لذلك، ينبغي أن تكون الشفافية

٦. توصيات عامة

ومع ذلك، ينبغي النظر إلى العقوبات الاقتصادية على أنها جانب واحد فقط من استراتيجية دبلوماسية أكبر، وليست بديلاً للمساءلة. ويمكن أن تكون العقوبات أداة قوية لإجبار الدول على تغيير سياساتها، على سبيل المثال من خلال تعطيل القدرة العملية للحكومة على شن الحرب أو عن طريق تحفيز الدول على التفاوض وتقديم تنازلات مقابل رفع العقوبات. وإن العقوبات المستهدفة المتعلقة بجهود الحكومة لإعادة الإعمار، على سبيل المثال، يمكن أن تساهم في الجهود المبذولة لتحقيق العدالة في مجال حقوق الأراضي والملكية في سوريا. غير أنه من الأهمية بمكان التأكيد على أنه لا يمكن تحقيق العدالة من خلال العقوبات وحدها. وعلى غرار ذلك، تعزز العقوبات التي تستهدف الأفراد المتهمين بارتكاب جرائم حرب الجهود الرامية إلى تحقيق العدالة لقاء انتهاكات القانون الدولي ومنع تكرارها.

و من المهم التأكيد على أنه لا يمكن تحقيق العدالة من خلال العقوبات وحدها. حيث لا تفلح العقوبات في فرض الحقيقة أو منع التكرار وهي بعيدة كل البعد عن عمليات العدالة الانتقالية التي تركز على الضحايا. ومن أجل تحقيق مساءلة حقيقية في سوريا، يجب تنفيذ العقوبات بالتوازي مع وجود إرادة سياسية حقيقية لتشجيع عملية انتقالية متفاوض عليها وفرص مناسبة للانتصاف.

على النقيض مما يقترحه النقاد، لن يكون لرفع العقوبات أو تعليقها على سوريا تأثير مباشر أو فوري أو متكافئ على جهود الإغاثة فيما يتعلق بجائحة كوفيد-١٩ في جميع أنحاء سوريا. وبدلاً من ذلك، من شأن إجراءات كهذه أن تعرض حقوق الإنسان في البلد للخطر وتقوض الجهود التاريخية الرامية إلى تحقيق العدالة لضحايا الفظائع في سوريا ومساءلة مرتكبي الجرائم الدولية الخطيرة. وأشارت الحكومات التي تفرض عقوبات على سوريا إلى أنه من غير المرجح أن ترفع العقوبات دون تنازلات كبيرة من الحكومة السورية. ولكن على الرغم من مطالبتها برفع العقوبات، لم تُبدِ الحكومة السورية أي استعداد للوفاء بشروط قانون قيصر أو إحراز تقدم نحو انتقال سياسي.

وسيتلقى الشعب السوري خدمة أفضل من خلال جهود المناصرة التي تركز على خيارات السياسات المجدية والمستهدفة والتي من المرجح أن تحقق منافع ملموسة لجهود الإغاثة في إطار كوفيد-١٩ على المدى القصير. وإذا ما تم تنفيذ توصيات السياسات المطروحة في هذه الورقة، فسوف تخفف من العقبات التي تم تحديدها والتي تواجه المساعدات الإنسانية الأساسية والإغاثة الطبية دون زيادة المخاطر المرافقة لتعليق العقوبات أو رفعها. ومن شأن تنفيذ توصيات السياسات الموضحة أعلاه أن يساعد بشكل فعال جهود الحكومة السورية لمكافحة واحتواء انتشار كوفيد-١٩، مع الاستمرار في إعطاء الأولوية لاحترام حقوق الإنسان وجهود العدالة والمساءلة الجارية.

٧. المصادر

- | | | | |
|--|-------|----|--|
| | .Ibid | 12 | ReliefWeb. 'Reversion to "All-out Fighting" in Syria Must Be Averted at All Costs, Special Envoy Tells Security Council - Syrian Arab Republic'. Accessed 2020 June 1. https://reliefweb.int/report/syrian-arab-republic/reversion-all-out-fighting-syria-must-be-averted-all-costs-special-envoy |
| in Syria: Short- and Long-Term Implications 19-TIMEP. 'COVID in-syria-short-and-long-term-implications--19-commentary/analysis/covid-for-a-country-in-crisis | .Ibid | 13 | 2020 June 1. Accessed 2020 June 1. https://timep.org/ |
| Van Wilgenburg, Wladimir. 'Officials to close Syria-Kurdistan Region border to block coronavirus.' KurdistanNet. 2020 June 1. Accessed 2020 June 1. https://www.kurdistan.net/en/news/2020-06-01-officials-to-close-syria-kurdistan-region-border-to-block-coronavirus | | 10 | 2020 June 1. Accessed 2020 June 1. https://www.kurdistan.net/en/news/2020-06-01-officials-to-close-syria-kurdistan-region-border-to-block-coronavirus |
| | .Ibid | 16 | 2020 June 1. Accessed 2020 June 1. https://www.kurdistan.net/en/news/2020-06-01-officials-to-close-syria-kurdistan-region-border-to-block-coronavirus |
| Goodridge, Hugo. 'Coronavirus could be a humanitarian catastrophe for Syria's Idlib.' The New Arab. Accessed 2020 June 1. https://www.alaraby.co.uk/english/indepth/humanitarian-catastrophe-for-syrias-idlib | | 14 | 2020 June 1. Accessed 2020 June 1. https://www.alaraby.co.uk/english/indepth/humanitarian-catastrophe-for-syrias-idlib |
| | .Ibid | 18 | 2020 June 1. Accessed 2020 June 1. https://www.alaraby.co.uk/english/indepth/humanitarian-catastrophe-for-syrias-idlib |
| Syria's healthcare infrastructure, including the national health system's capacity to prepare and respond to outbreaks, was considered below average in 19-comparison to other countries in the region. See Rayes, Diana 'COVID in Syria: Short- and Long-Term Implications for a Country in Crisis'. The Tahrir Institute for Middle East Policy (TIMEP). Accessed 2020 June 1. https://timep.org/commentary/analysis/covid-term-implications-for-a-country-in-crisis | | 19 | 2020 June 1. Accessed 2020 June 1. https://timep.org/commentary/analysis/covid-term-implications-for-a-country-in-crisis |
| pandemic: 19-COVID (2020) Gharibah, Mazen and Mehchy, Zaki Syria's response and healthcare capacity. Policy Memo. Conflict Research Programme, London School of Economics and Political Science, London, in Syria policy 19_CRP_covid/10384/UK. http://eprints.lse.ac.uk/memo_published.pdf | | 20 | 2020 June 1. Accessed 2020 June 1. http://eprints.lse.ac.uk/memo_published.pdf |
| in Syria: Short- and Long-Term 19-Rayes, Diana. 'COVID in-syria-short-and-long-term--19-timep.org/commentary/analysis/covid-implications-for-a-country-in-crisis | | 21 | 2020 June 1. Accessed 2020 June 1. https://timep.org/commentary/analysis/covid-implications-for-a-country-in-crisis |
| Goodridge, Hugo. 'Coronavirus Could Be a Humanitarian Catastrophe for Syria's Idlib'. The New Arab. Accessed 2020 June 1. https://www.alaraby.co.uk/english/indepth/humanitarian-catastrophe-for-syrias-idlib | | 22 | 2020 June 1. Accessed 2020 June 1. https://www.alaraby.co.uk/english/indepth/humanitarian-catastrophe-for-syrias-idlib |
| | .Ibid | 23 | 2020 June 1. Accessed 2020 June 1. https://www.alaraby.co.uk/english/indepth/humanitarian-catastrophe-for-syrias-idlib |
| | .Ibid | 24 | 2020 June 1. Accessed 2020 June 1. https://www.alaraby.co.uk/english/indepth/humanitarian-catastrophe-for-syrias-idlib |
| | .Ibid | 25 | 2020 June 1. Accessed 2020 June 1. https://www.alaraby.co.uk/english/indepth/humanitarian-catastrophe-for-syrias-idlib |
| | .Ibid | 26 | 2020 June 1. Accessed 2020 June 1. https://www.alaraby.co.uk/english/indepth/humanitarian-catastrophe-for-syrias-idlib |
| | .Ibid | 27 | 2020 June 1. Accessed 2020 June 1. https://www.alaraby.co.uk/english/indepth/humanitarian-catastrophe-for-syrias-idlib |
| | .Ibid | 28 | 2020 June 1. Accessed 2020 June 1. https://www.alaraby.co.uk/english/indepth/humanitarian-catastrophe-for-syrias-idlib |
| | .Ibid | 29 | 2020 June 1. Accessed 2020 June 1. https://www.alaraby.co.uk/english/indepth/humanitarian-catastrophe-for-syrias-idlib |
| | .Ibid | 30 | 2020 June 1. Accessed 2020 June 1. https://www.alaraby.co.uk/english/indepth/humanitarian-catastrophe-for-syrias-idlib |
| | .Ibid | 31 | 2020 June 1. Accessed 2020 June 1. https://www.alaraby.co.uk/english/indepth/humanitarian-catastrophe-for-syrias-idlib |
| | .Ibid | 32 | 2020 June 1. Accessed 2020 June 1. https://www.alaraby.co.uk/english/indepth/humanitarian-catastrophe-for-syrias-idlib |
| | .Ibid | 33 | 2020 June 1. Accessed 2020 June 1. https://www.alaraby.co.uk/english/indepth/humanitarian-catastrophe-for-syrias-idlib |
| | .Ibid | 34 | 2020 June 1. Accessed 2020 June 1. https://www.alaraby.co.uk/english/indepth/humanitarian-catastrophe-for-syrias-idlib |
| | .Ibid | 35 | 2020 June 1. Accessed 2020 June 1. https://www.alaraby.co.uk/english/indepth/humanitarian-catastrophe-for-syrias-idlib |
| | .Ibid | 36 | 2020 June 1. Accessed 2020 June 1. https://www.alaraby.co.uk/english/indepth/humanitarian-catastrophe-for-syrias-idlib |
| | .Ibid | 37 | 2020 June 1. Accessed 2020 June 1. https://www.alaraby.co.uk/english/indepth/humanitarian-catastrophe-for-syrias-idlib |
| | .Ibid | 38 | 2020 June 1. Accessed 2020 June 1. https://www.alaraby.co.uk/english/indepth/humanitarian-catastrophe-for-syrias-idlib |
| | .Ibid | 39 | 2020 June 1. Accessed 2020 June 1. https://www.alaraby.co.uk/english/indepth/humanitarian-catastrophe-for-syrias-idlib |
| | .Ibid | 40 | 2020 June 1. Accessed 2020 June 1. https://www.alaraby.co.uk/english/indepth/humanitarian-catastrophe-for-syrias-idlib |
| | .Ibid | 41 | 2020 June 1. Accessed 2020 June 1. https://www.alaraby.co.uk/english/indepth/humanitarian-catastrophe-for-syrias-idlib |
| | .Ibid | 42 | 2020 June 1. Accessed 2020 June 1. https://www.alaraby.co.uk/english/indepth/humanitarian-catastrophe-for-syrias-idlib |
| | .Ibid | 43 | 2020 June 1. Accessed 2020 June 1. https://www.alaraby.co.uk/english/indepth/humanitarian-catastrophe-for-syrias-idlib |
| | .Ibid | 44 | 2020 June 1. Accessed 2020 June 1. https://www.alaraby.co.uk/english/indepth/humanitarian-catastrophe-for-syrias-idlib |
| | | | |

Office of Foreign Assets Control, U.S. Department of the Treasury. 'Fact Sheet: Provision of Humanitarian Assistance and Trade Sanctions to Combat COVID-19.' Accessed June 1, 2020. https://www.treasury.gov/resource-center/sanctions/Programs/Documents/covid19_factsheet.pdf. ٦٩

Office of Foreign Assets Control, U.S. Department of the Treasury. 'Fact Sheet: Provision of Humanitarian Assistance and Trade Sanctions to Combat COVID-19.' Accessed June 1, 2020. https://www.treasury.gov/resource-center/sanctions/Programs/Documents/covid19_factsheet.pdf. ٦٩

Alloush, Basma and Alex Simon. 'Will more Syria sanctions hurt the very civilians they aim to protect?' War on the Rocks. Accessed June 1, 2020. <https://warontherocks.com/2020/06/will-more-syria-sanctions-hurt-the-very-civilians-they-aim-to-protect/>. ٧٠

London School of Economics. 'How economic sanctions negatively affect the health sector in Syria: a case study of the pharmaceutical industry.' Accessed June 1, 2020. <https://blogs.lse.ac.uk/2020/06/01/how-economic-sanctions-negatively-affect-the-health-sector-in-syria-a-case-study-of-the-pharmaceutical-industry/>. ٧١

.Ibid ٧٢

.Ibid ٧٣

.Ibid ٧٤

The New Humanitarian. 'Briefing: Just How "Smart" Are Sanctions on Syria?' Accessed April 20, 2019. <https://www.thenewhumanitarian.org/briefing-just-how-smart-are-sanctions-syria/2019/4/20/analysis>. ٧٥

Syrian Network for Human Rights. 'A Position of Syrian Civil Society Organisations on the Sanctions Imposed on Syria.' Accessed June 1, 2020. http://snhr.org/wp-content/pdf/english/A_Position_of_Syrian_Civil_Society_Organisations_on_The_Sanctions_Imposed_on_Syria_en.pdf. ٧٦

European Commission. 'Commission Guidance Note on Pandemic in the Provision of Humanitarian Aid to Fight the COVID-19 Certain Environments Subject to EU Restrictive Measures.' Accessed June 1, 2020. https://ec.europa.eu/info/sites/info/files/business_economy_syria-humanitarian-aid-2020/euro/banking_and_finance/documents_guidance-note_en.pdf. ٧٧

Norwegian Refugee Council. 'Remittances to Syria: What Works, Where and How.' Accessed June 1, 2020. <https://www.alnap.org/help-library/remittances-to-syria>. ٧٨

.Ibid ٧٩

Syria Direct. 'Economic Disaster Looms as Coronavirus Lockdowns Reduce Remittances to Syria.' Accessed June 1, 2020. <https://syriadirect.org/news/coronavirus-reduces-remittances-and-threatens-to-99s-economy/2020/06/01/upend-syria/>. ٨٠

Oxfam International. 'Oxfam Raises Alarm over Somali Remittance Lifeline.' Accessed April 30, 2020. <https://www.oxfam.org/en/press-releases/oxfam-raises-alarm-over-somali-remittance-lifeline>. ٨١

has world's major economies on track for worst COVID-19 decline in history.' CBC. Accessed June 1, 2020. <https://www.cbc.ca/news/business/covid19-economy-jobs-oil-gdp>. ٨٢

Alloush, Basma and Alex Simon. 'Will more Syria sanctions hurt the very civilians they aim to protect?' War on the Rocks. Accessed June 1, 2020. <https://warontherocks.com/2020/06/will-more-syria-sanctions-hurt-the-very-civilians-they-aim-to-protect/>. ٨٣

For example, the report of the Independent International Commission of Inquiry on The Syrian Arab Republic, HRC (February/March 2015) 'The Report of the Independent International Commission of Inquiry on The Syrian Arab Republic, «Siege As A Weapon Of War: Encircle, starve, surrender, evacuate» (May 2015) 'Detention In The Syrian Arab Republic, A Way Forward' (March 2015) 'Syria: We Leave Or We Die: Forced Displacement Under Syria's Reconciliation Agreements' (2015). ٨٤

Amnesty International USA. 'UN Must Not Cut Vital Aid to Syria amid Russian and Syrian War Crimes.' Accessed June 1, 2020. <https://www.amnestyusa.org/press-releases/un-must-not-cut-vital-aid-syria>. ٨٥

.Ibid ٦٠

.Ibid ٦١

Mirror 19-Asharq Al-Awsat. 'Iraqi Doctor's Struggles with COVID-19 Those of the Country's Health System.' Accessed June 1, 2020. <https://english.aawsat.com/home/article-iraqi-doctors-struggles-covid-19-01/2020/06/01/mirror-those-countrys-health-system-19>. ٦٢

Syria Reduces Fuel Subsidies as Economic Crisis Deepens." Voice of America. Accessed June 1, 2020. <https://www.voanews.com/middle-east/syria-reduces-fuel-subsidies-economic-crisis-deepens>. ٦٣

Asharq Al-Awsat. 'Syria: Local Currency Devaluation Exacerbates Sufferings In Damascus.' Accessed June 1, 2020. <https://english.aawsat.com/home/article-syria-local-currency-devaluation-2020/2020/06/01/aawsat.com/home/article-exacerbates-sufferings-damascus>. ٦٤

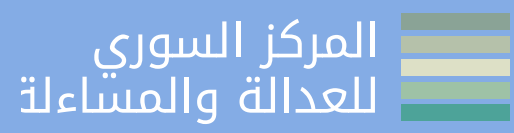
Publication of a Fact Sheet on the Provision of Humanitarian Assistance and Trade to Combat COVID-19. Accessed June 1, 2020. <https://www.treasury.gov/resource-center/sanctions/OFAC-Enforcement/2020/06/01/factsheet>. ٦٥

Office of Foreign Assets Control, U.S. Department of the Treasury. 'Fact Sheet: Provision of Humanitarian Assistance and Trade Sanctions to Combat COVID-19.' Accessed June 1, 2020. https://www.treasury.gov/resource-center/sanctions/Programs/Documents/covid19_factsheet.pdf. ٦٦

European Commission. 'Commission Guidance Note on Pandemic in the Provision of Humanitarian Aid to Fight the COVID-19 Certain Environments Subject to EU Restrictive Measures.' Accessed June 1, 2020. https://ec.europa.eu/info/sites/info/files/business_economy_syria-humanitarian-aid-2020/euro/banking_and_finance/documents_guidance-note_en.pdf. ٦٧

- 1.6-humanitarian-affairs-and-emergency-relief
- ReliefWeb. 'Reversion to "All-out Fighting" in Syria Must Be Averted at All Costs, Special Envoy Tells Security Council - Syrian Arab Republic'. Accessed June 1, 2020. <https://reliefweb.int/report/syrian-arab-republic/reversion-all-out-fighting-syria-must-be-averted-all-costs-special-envoy>.
- China, Russia Insist on Rejecting Turkey's Offer to Open 'Border Gate to Syria's Tal Abyad'. Daily Sabah <https://www.dailysabah.com/politics/china-russia-insist-on-rejecting-turkeys-offer-to-open-border-gate-to-syrias-tal-abyad/news>.
- Most notably by wa-Harid al-Mu'minin
- 1.1
- 1.2
- 1.3
- 1.4
- 1.5
- 1.6
- 1.7
- 1.8
- 1.9
- 1.10
- 1.11
- 1.12
- 1.13
- 1.14
- 1.15
- 1.16
- 1.17
- 1.18
- 1.19
- 1.20
- 1.21
- 1.22
- 1.23
- 1.24
- 1.25
- 1.26
- 1.27
- 1.28
- 1.29
- 1.30
- 1.31
- 1.32
- 1.33
- 1.34
- 1.35
- 1.36
- 1.37
- 1.38
- 1.39
- 1.40
- 1.41
- 1.42
- 1.43
- 1.44
- 1.45
- 1.46
- 1.47
- 1.48
- 1.49
- 1.50
- 1.51
- 1.52
- 1.53
- 1.54
- 1.55
- 1.56
- 1.57
- 1.58
- 1.59
- 1.60
- 1.61
- 1.62
- 1.63
- 1.64
- 1.65
- 1.66
- 1.67
- 1.68
- 1.69
- 1.70
- 1.71
- 1.72
- 1.73
- 1.74
- 1.75
- 1.76
- 1.77
- 1.78
- 1.79
- 1.80
- 1.81
- 1.82
- 1.83
- 1.84
- 1.85
- 1.86
- 1.87
- 1.88
- 1.89
- 1.90
- 1.91
- 1.92
- 1.93
- 1.94
- 1.95
- 1.96
- 1.97
- 1.98
- 1.99
- 2.00
- 2.01
- 2.02
- 2.03
- 2.04
- 2.05
- 2.06
- 2.07
- 2.08
- 2.09
- 2.10
- 2.11
- 2.12
- 2.13
- 2.14
- 2.15
- 2.16
- 2.17
- 2.18
- 2.19
- 2.20
- 2.21
- 2.22
- 2.23
- 2.24
- 2.25
- 2.26
- 2.27
- 2.28
- 2.29
- 2.30
- 2.31
- 2.32
- 2.33
- 2.34
- 2.35
- 2.36
- 2.37
- 2.38
- 2.39
- 2.40
- 2.41
- 2.42
- 2.43
- 2.44
- 2.45
- 2.46
- 2.47
- 2.48
- 2.49
- 2.50
- 2.51
- 2.52
- 2.53
- 2.54
- 2.55
- 2.56
- 2.57
- 2.58
- 2.59
- 2.60
- 2.61
- 2.62
- 2.63
- 2.64
- 2.65
- 2.66
- 2.67
- 2.68
- 2.69
- 2.70
- 2.71
- 2.72
- 2.73
- 2.74
- 2.75
- 2.76
- 2.77
- 2.78
- 2.79
- 2.80
- 2.81
- 2.82
- 2.83
- 2.84
- 2.85
- 2.86
- 2.87
- 2.88
- 2.89
- 2.90
- 2.91
- 2.92
- 2.93
- 2.94
- 2.95
- 2.96
- 2.97
- 2.98
- 2.99
- 3.00
- 3.01
- 3.02
- 3.03
- 3.04
- 3.05
- 3.06
- 3.07
- 3.08
- 3.09
- 3.10
- 3.11
- 3.12
- 3.13
- 3.14
- 3.15
- 3.16
- 3.17
- 3.18
- 3.19
- 3.20
- 3.21
- 3.22
- 3.23
- 3.24
- 3.25
- 3.26
- 3.27
- 3.28
- 3.29
- 3.30
- 3.31
- 3.32
- 3.33
- 3.34
- 3.35
- 3.36
- 3.37
- 3.38
- 3.39
- 3.40
- 3.41
- 3.42
- 3.43
- 3.44
- 3.45
- 3.46
- 3.47
- 3.48
- 3.49
- 3.50
- 3.51
- 3.52
- 3.53
- 3.54
- 3.55
- 3.56
- 3.57
- 3.58
- 3.59
- 3.60
- 3.61
- 3.62
- 3.63
- 3.64
- 3.65
- 3.66
- 3.67
- 3.68
- 3.69
- 3.70
- 3.71
- 3.72
- 3.73
- 3.74
- 3.75
- 3.76
- 3.77
- 3.78
- 3.79
- 3.80
- 3.81
- 3.82
- 3.83
- 3.84
- 3.85
- 3.86
- 3.87
- 3.88
- 3.89
- 3.90
- 3.91
- 3.92
- 3.93
- 3.94
- 3.95
- 3.96
- 3.97
- 3.98
- 3.99
- 4.00
- 4.01
- 4.02
- 4.03
- 4.04
- 4.05
- 4.06
- 4.07
- 4.08
- 4.09
- 4.10
- 4.11
- 4.12
- 4.13
- 4.14
- 4.15
- 4.16
- 4.17
- 4.18
- 4.19
- 4.20
- 4.21
- 4.22
- 4.23
- 4.24
- 4.25
- 4.26
- 4.27
- 4.28
- 4.29
- 4.30
- 4.31
- 4.32
- 4.33
- 4.34
- 4.35
- 4.36
- 4.37
- 4.38
- 4.39
- 4.40
- 4.41
- 4.42
- 4.43
- 4.44
- 4.45
- 4.46
- 4.47
- 4.48
- 4.49
- 4.50
- 4.51
- 4.52
- 4.53
- 4.54
- 4.55
- 4.56
- 4.57
- 4.58
- 4.59
- 4.60
- 4.61
- 4.62
- 4.63
- 4.64
- 4.65
- 4.66
- 4.67
- 4.68
- 4.69
- 4.70
- 4.71
- 4.72
- 4.73
- 4.74
- 4.75
- 4.76
- 4.77
- 4.78
- 4.79
- 4.80
- 4.81
- 4.82
- 4.83
- 4.84
- 4.85
- 4.86
- 4.87
- 4.88
- 4.89
- 4.90
- 4.91
- 4.92
- 4.93
- 4.94
- 4.95
- 4.96
- 4.97
- 4.98
- 4.99
- 5.00
- 5.01
- 5.02
- 5.03
- 5.04
- 5.05
- 5.06
- 5.07
- 5.08
- 5.09
- 5.10
- 5.11
- 5.12
- 5.13
- 5.14
- 5.15
- 5.16
- 5.17
- 5.18
- 5.19
- 5.20
- 5.21
- 5.22
- 5.23
- 5.24
- 5.25
- 5.26
- 5.27
- 5.28
- 5.29
- 5.30
- 5.31
- 5.32
- 5.33
- 5.34
- 5.35
- 5.36
- 5.37
- 5.38
- 5.39
- 5.40
- 5.41
- 5.42
- 5.43
- 5.44
- 5.45
- 5.46
- 5.47
- 5.48
- 5.49
- 5.50
- 5.51
- 5.52
- 5.53
- 5.54
- 5.55
- 5.56
- 5.57
- 5.58
- 5.59
- 5.60
- 5.61
- 5.62
- 5.63
- 5.64
- 5.65
- 5.66
- 5.67
- 5.68
- 5.69
- 5.70
- 5.71
- 5.72
- 5.73
- 5.74
- 5.75
- 5.76
- 5.77
- 5.78
- 5.79
- 5.80
- 5.81
- 5.82
- 5.83
- 5.84
- 5.85
- 5.86
- 5.87
- 5.88
- 5.89
- 5.90
- 5.91
- 5.92
- 5.93
- 5.94
- 5.95
- 5.96
- 5.97
- 5.98
- 5.99
- 6.00
- 6.01
- 6.02
- 6.03
- 6.04
- 6.05
- 6.06
- 6.07
- 6.08
- 6.09
- 6.10
- 6.11
- 6.12
- 6.13
- 6.14
- 6.15
- 6.16
- 6.17
- 6.18
- 6.19
- 6.20
- 6.21
- 6.22
- 6.23
- 6.24
- 6.25
- 6.26
- 6.27
- 6.28
- 6.29
- 6.30
- 6.31
- 6.32
- 6.33
- 6.34
- 6.35
- 6.36
- 6.37
- 6.38
- 6.39
- 6.40
- 6.41
- 6.42
- 6.43
- 6.44
- 6.45
- 6.46
- 6.47
- 6.48
- 6.49
- 6.50
- 6.51
- 6.52
- 6.53
- 6.54
- 6.55
- 6.56
- 6.57
- 6.58
- 6.59
- 6.60
- 6.61
- 6.62
- 6.63
- 6.64
- 6.65
- 6.66
- 6.67
- 6.68
- 6.69
- 6.70
- 6.71
- 6.72
- 6.73
- 6.74
- 6.75
- 6.76
- 6.77
- 6.78
- 6.79
- 6.80
- 6.81
- 6.82
- 6.83
- 6.84
- 6.85
- 6.86
- 6.87
- 6.88
- 6.89
- 6.90
- 6.91
- 6.92
- 6.93
- 6.94
- 6.95
- 6.96
- 6.97
- 6.98
- 6.99
- 7.00
- 7.01
- 7.02
- 7.03
- 7.04
- 7.05
- 7.06
- 7.07
- 7.08
- 7.09
- 7.10
- 7.11
- 7.12
- 7.13
- 7.14
- 7.15
- 7.16
- 7.17
- 7.18
- 7.19
- 7.20
- 7.21
- 7.22
- 7.23
- 7.24
- 7.25
- 7.26
- 7.27
- 7.28
- 7.29
- 7.30
- 7.31
- 7.32
- 7.33
- 7.34
- 7.35
- 7.36
- 7.37
- 7.38
- 7.39
- 7.40
- 7.41
- 7.42
- 7.43
- 7.44
- 7.45
- 7.46
- 7.47
- 7.48
- 7.49
- 7.50
- 7.51
- 7.52
- 7.53
- 7.54
- 7.55
- 7.56
- 7.57
- 7.58
- 7.59
- 7.60
- 7.61
- 7.62
- 7.63
- 7.64
- 7.65
- 7.66
- 7.67
- 7.68
- 7.69
- 7.70
- 7.71
- 7.72
- 7.73
- 7.74
- 7.75
- 7.76
- 7.77
- 7.78
- 7.79
- 7.80
- 7.81
- 7.82
- 7.83
- 7.84
- 7.85
- 7.86
- 7.87
- 7.88
- 7.89
- 7.90
- 7.91
- 7.92
- 7.93
- 7.94
- 7.95
- 7.96
- 7.97
- 7.98
- 7.99
- 8.00
- 8.01
- 8.02
- 8.03
- 8.04
- 8.05
- 8.06
- 8.07
- 8.08
- 8.09
- 8.10
- 8.11
- 8.12
- 8.13
- 8.14
- 8.15
- 8.16
- 8.17
- 8.18
- 8.19
- 8.20
- 8.21
- 8.22
- 8.23
- 8.24
- 8.25
- 8.26
- 8.27
- 8.28
- 8.29
- 8.30
- 8.31
- 8.32
- 8.33
- 8.34
- 8.35
- 8.36
- 8.37
- 8.38
- 8.39
- 8.40
- 8.41
- 8.42
- 8.43
- 8.44
- 8.45
- 8.46
- 8.47
- 8.48
- 8.49
- 8.50
- 8.51
- 8.52
- 8.53
- 8.54
- 8.55
- 8.56
- 8.57
- 8.58
- 8.59
- 8.60
- 8.61
- 8.62
- 8.63
- 8.64
- 8.65
- 8.66
- 8.67
- 8.68
- 8.69
- 8.70
- 8.71
- 8.72
- 8.73
- 8.74
- 8.75
- 8.76
- 8.77
- 8.78
- 8.79
- 8.80
- 8.81
- 8.82
- 8.83
- 8.84
- 8.85
- 8.86
- 8.87
- 8.88
- 8.89
- 8.90
- 8.91
- 8.92
- 8.93
- 8.94
- 8.95
- 8.96
- 8.97
- 8.98
- 8.99
- 9.00
- 9.01
- 9.02
- 9.03
- 9.04
- 9.05
- 9.06
- 9.07
- 9.08
- 9.09
- 9.10
- 9.11
- 9.12
- 9.13
- 9.14
- 9.15
- 9.16
- 9.17
- 9.18
- 9.19
- 9.20
- 9.21
- 9.22
- 9.23
- 9.24
- 9.25
- 9.26
- 9.27
- 9.28
- 9.29
- 9.30
- 9.31
- 9.32
- 9.33
- 9.34
- 9.35
- 9.36
- 9.37
- 9.38
- 9.39
- 9.40
- 9.41
- 9.42
- 9.43
- 9.44
- 9.45
- 9.46
- 9.47
- 9.48
- 9.49
- 9.50
- 9.51
- 9.52
- 9.53
- 9.54
- 9.55
- 9.56
- 9.57
- 9.58
- 9.59
- 9.60
- 9.61
- 9.62
- 9.63
- 9.64
- 9.65
- 9.66
- 9.67
- 9.68
- 9.69
- 9.70
- 9.71
- 9.72
- 9.73
- 9.74
- 9.75
- 9.76
- 9.77
- 9.78
- 9.79
- 9.80
- 9.81
- 9.82
- 9.83
- 9.84
- 9.85
- 9.86
- 9.87
- 9.88
- 9.89
- 9.90
- 9.91
- 9.92
- 9.93
- 9.94
- 9.95
- 9.96
- 9.97
- 9.98
- 9.99
- 10.00
- 10.01
- 10.02
- 10.03
- 10.04
- 10.05
- 10.06
- 10.07
- 10.08
- 10.09
- 10.10
- 10.11
- 10.12
- 10.13
- 10.14
- 10.15
- 10.16
- 10.17
- 10.18
- 10.19
- 10.20
- 10.21
- 10.22
- 10.23
- 10.24
- 10.25
- 10.26
- 10.27
- 10.28
- 10.29
- 10.30
- 10.31
- 10.32
- 10.33
- 10.34
- 10.35
- 10.36
- 10.37
- 10.38
- 10.39
- 10.40
- 10.41
- 10.42
- 10.43
- 10.44
- 10.45
- 10.46
- 10.47
- 10.48
- 10.49
- 10.50
- 10.51
- 10.52
- 10.53
- 10.54
- 10.55
- 10.56
- 10.57
- 10.58
- 10.59
- 10.60
- 10.61
- 10.62
- 10.63
- 10.64
- 10.65
- 10.66
- 10.67
- 10.68
- 10.69
- 10.70
- 10.71
- 10.72
- 10.73
- 10.74
- 10.75
- 10.76
- 10.77
- 10.78
- 10.79
- 10.80
- 10.81
- 10.82
- 10.83
- 10.84
- 10.85
- 10.86
- 10.87
- 10.88
- 10.89
- 10.90
- 10.91
- 10.92
- 10.93
- 10.94
- 10.95
- 10.96
- 10.97
- 10.98
- 10.99
- 11.00
- 11.01
- 11.02
- 11.03
- 11.04
- 11.05
- 11.06
- 11.07
- 11.08
- 11.09
- 11.10
- 11.11
- 11.12
- 11.13
- 11.14
- 11.15
- 11.16
- 11.17
- 11.18
- 11.19
- 11.20
- 11.21
- 11.22
- 11.23
- 11.24
- 11.25
- 11.26
- 11.27
- 11.28
- 11.29
- 11.30
- 11.31
- 11.32
- 11.33
- 11.34
- 11.35
- 11.36
- 11.37
- 11.38
- 11.39
- 11.40
- 11.41
- 11.42
- 11.43
- 11.44
- 11.45
- 11.46
- 11.47
- 11.48
- 11.49
- 11.50
- 11.51
- 11.52
- 11.53
- 11.54
- 11.55
- 11.56
- 11.57
- 11.58
- 11.59
- 11.60
- 11.61
- 11.62
- 11.63
- 11.64
- 11.65
- 11.66
- 11.67
- 11.68
- 11.69
- 11.70
- 11.71
- 11.72
- 11.73
- 11.74
- 11.75
- 11.76
- 11.77
- 11.78
- 11.79
- 11.80
- 11.81
- 11.82
- 11.83
- 11.84
- 11.85
- 11.86
- 11.87
- 11.88
- 11.89
- 11.90
- 11.91
- 11.92
- 11.93
- 11.94
- 11.95
- 11.96
- 11.97
- 11.98
- 11.99
- 12.00
- 12.01
- 12.02
- 12.03
- 12.04
- 12.05
- 12.06
- 12.07
- 12.08
- 12.09
- 12.10
- 12.11
- 12.12
- 12.13
- 12.14
- 12.15
- 12.16
- 12.17
- 12.18
- 12.19
- 12.20
- 12.21
- 12.22
- 12.23
- 12.24
- 12.25
- 12.26
- 12.27
- 12.28
- 12.29
- 12.30
- 12.31
- 12.32
- 12.33
- 12.34
- 12.35
- 12.36
- 12.37
- 12.38
- 12.39
- 12.40
- 12.41
- 12.42
- 12.43
- 12.44
- 12.45
- 12.46
- 12.47
- 12.48
- 12.49
- 12.50
- 12.51
- 12.52
- 12.53
- 12.54
- 12.55
- 12.56
- 12.57
- 12.58
- 12.59
- 12.60
- 12.61
- 12.62
- 12.63
- 12.64
- 12.65
- 12.66
- 12.67
- 12.68
- 12.69
- 12.70
- 12.71
- 12.72
- 12.73
- 12.7

- [.coronavirus.html-covid19](#)
- Van Wilgenburg, Wladimir. 'Turkey, for sixth time, cuts water supply to north Syria.' Kurdistan News. 17 May 2020. [https://www.kurdistan24.net/en/news/17-05-2020-turkey-for-sixth-time-cuts-water-supply-to-north-syria](https://www.kurdistan24.net/en/news/www.kurdistan24.net/en/news/17-05-2020-turkey-for-sixth-time-cuts-water-supply-to-north-syria). Accessed 17 May 2020.
- Syria's Divisions Damage Efforts to Mobilise against Coronavirus.' Al Jazeera. 16 June 2020. <https://www.aljazeera.com/news/2020/06/16-syria-divisions-damage-efforts-mobilise-coronavirus>. Accessed 16 June 2020.
- It has been noted that those trying to reach the hospital risk arrest as they cross military checkpoints. See 'Syria's Divisions Damage Efforts to Mobilise against Coronavirus'. Al Jazeera. 16 June 2020. <https://www.aljazeera.com/news/2020/06/16-syria-divisions-damage-efforts-mobilise-coronavirus>. Accessed 16 June 2020.
- ReliefWeb. 'Under-Secretary-General for Humanitarian Affairs and Emergency Relief Coordinator, Mark Lowcock Briefing to the Security Council on the Humanitarian Situation in Syria; New York'. 19 May 2020. <https://reliefweb.int/report/syrian-arab-republic/2020/06/19-syria-arab-republic-under-secretary-general-humanitarian-affairs-and-emergency-relief>. Accessed 19 May 2020.
- situation in Syria Public Health Network. 'Policy Report: COVID-19 in Syria and possible policy responses.' Accessed 19 June 2020. <http://www.syriahealthnetwork.org/attachments/article/2020/06/19-syria-health-network-policy-report-covid-19-in-syria-and-possible-policy-responses>. Accessed 19 June 2020.
- ReliefWeb. 'Under-Secretary-General for Humanitarian Affairs and Emergency Relief Coordinator, Mark Lowcock Briefing to the Security Council on the Humanitarian Situation in Syria; New York'. 19 May 2020. <https://reliefweb.int/report/syrian-arab-republic/2020/06/19-syria-arab-republic-under-secretary-general-humanitarian-affairs-and-emergency-relief>. Accessed 19 May 2020.
- 19-Tolliver, Sandy. 'Assad Attempts to Weaponize COVID-19 in Syria'. The Hill. 27 May 2020. <https://thehill.com/opinion/2020/05/27-assad-attempts-to-weaponize-covid-19-in-syria>. Accessed 27 May 2020.
- Ibid*. 133
- Ibid*. 134
- Syria Justice & Accountability Centre. 'Documents Obtained by SJAC Show Role of Syrian Intelligence in Directing Humanitarian Aid; 1 August 2019. <https://syriaaccountability.org/documents-obtained-by-sjac-show-role-of-syrian-intelligence-in-directing-humanitarian-aid>. Accessed 1 August 2019.
- Humanitarian Law & Policy Blog. 'Call by Global Leaders: Work Together Now to Stop Cyberattacks on the Healthcare Sector'. 17 May 2020. <https://blogs.icrc.org/law-and-policy/2020/05/17/work-together-now-to-stop-cyberattacks-on-the-healthcare-sector>. Accessed 17 May 2020.
- This is in line with recent calls from Amnesty International, which has launched a global campaign for the release of all political prisoners, who are now at heightened risk due to the COVID-19 pandemic. See 'Amnesty International Calls for the Release of All Prisoners of Conscience Worldwide'. Accessed 16 June 2020. <https://www.amnesty.org/en/latest/news/2020/06/amnesty-international-calls-for-the-release-of-all-prisoners-of-conscience-worldwide/>.
- According to the UN Commission of Inquiry, the SDF has detained civilians supporting competing political parties or individuals perceived to be insufficiently loyal. It has also been reported that at least two opponents of the PYD and their families have been abducted in Kurdish-controlled areas. See State, US Department of. 'Country Report on Human Rights Practices in Syria'. 19 March 2020. <https://www.ecoi.net/en/2020/03/19/syria-human-rights-practices>. Accessed 19 March 2020.
- The Syrian government only altered its approach once evidence collected by humanitarian organizations in non-government controlled areas was published with support from the Center for Disease Control and Prevention (CDC). See TIMEP. 'COVID-19 Long-Term Implications for a Country in Crisis'. Accessed 16 June 2020. <https://timep.org/commentary/analysis/covid-19-long-term-implications-for-a-country-in-crisis>.
- Syria's Divisions Damage Efforts to Mobilise against Coronavirus.' Al Jazeera. 16 June 2020. <https://www.aljazeera.com/news/2020/06/16-syria-divisions-damage-efforts-mobilise-coronavirus>. Accessed 16 June 2020.
- Ibid*. 117
- in Syria: Short- and Long-Term Implications for a Country in Crisis'. TIMEP. 16 June 2020. <https://timep.org/commentary/analysis/covid-19-short-and-long-term-implications-for-a-country-in-crisis>.
- 19-Tolliver, Sandy. 'Assad Attempts to Weaponize COVID-19 in Syria'. The Hill. 27 May 2020. <https://thehill.com/opinion/2020/05/27-assad-attempts-to-weaponize-covid-19-in-syria>. Accessed 27 May 2020.
- Ibid*. 119
- 19-Human Rights Watch. 'Syria: Aid Restrictions Hinder Covid-19 Response'. 16 June 2020. <https://www.hrw.org/news/2020/06/16/syria-aid-restrictions-hinder-covid-19-response>. Accessed 16 June 2020.
- Ibid*. 121
- Ibid*. 122
- ReliefWeb. 'Syria: Increasing Access to Water to Prevent COVID-19 in Syria'. 16 June 2020. <https://reliefweb.int/report/syrian-arab-republic/syria-increasing-access-water-prevent-covid-19>. Accessed 16 June 2020.
- ANF News. 'Turkish State Cuts Water Supply to Heseke for the 11th Time'. 16 June 2020. <https://anfenglishmobile.com/rojava/2020/06/16-turkish-state-cuts-water-supply-to-heseke-for-the-11th-time>. Accessed 16 June 2020.
- Zaman, Amberin. 'Turkey Throttles Water as Pandemic Looms over Northeast Syria'. Al-Monitor. 17 May 2020. <https://www.al-monitor.com/pulse/originals/2020/05/17-turkey-throttles-water-as-pandemic-looms-over-northeast-syria>. Accessed 17 May 2020.



syriaaccountability.org / @SJAC_info